اللغة العربية بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

قاعدة في إعادة النكرة نكرة والمعرفة معرفة والعكس

إعداد

د./ جمال عبدالحفيظ هاشم

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد التاسع والعشرون – الجزء الثالث نوفمبر ٢٠١٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين ، وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد :

فهذا بحث لغوي في قاعدة تتعلق بالتعريف والتنكير وهي " إعادة النكرة نكرة أو معرفة ، والمعرفة كذلك ، والذي دعاني للكتابة في هذا الموضوع ؛ أنها كثيرة النفع في كل علم ، ولكثرة ما جرى منه البحث في عمومها وخصوصها فنقول وبالله التوفيق .

قرر أئمتنا الأعلام ، وحقق الأصوليون في الأحكام هذه المقدمات الأربع وهي : إذا ذكر الاسم مرتين ، فإن كانا معرفتين،أو الثاني معرفة والأول نكرة ، فالثاني هو الأول ، وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول ، وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة فقولان،وسأعرض هذه المقدمات الأربع على الوجه التالي :

١ــ النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى .

٢ــ النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى .

٣ــ المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى .

٤ــ المعرفة إذا أعيدت نكرة ففيها قولان .

وحاصلها : أن النظر إلى الثاني تعريفًا وتنكيرًا ، فإن كان معرفًا كان عينًا،وإلا فهو غير ــ ثم إن مقتضى كونها قاعدة العموم في كل نكرة ، وفي كل معرفة ، وأن الظاهر في الإعادة وهي التكرار الإعادة اللفظية فقط ، فتخص المعرفة بأل المعرفة والموصولة والإضافة .

والعينية أن أريد بها الاتحاد في الذاتية ، أي أن الثاني عين الأول بمعنى اتحادهما في المفهوم وفي الماصدق ، فلا تكون إلا في العهد الخارجي من أقسام " أل " والإضافة كذلك ، والموصول وهذا ما صرح به أئمتنا ومشايخنا وهو أن المراد بالإعادة الإعادة اللفظية دون المعنوية .

ولما كان لا يمكن تقسيم هذه المقدمات الأربع إلى أبواب وفصول ، اقتضت طبيعة البحث أن يأتي فى مقدمة وأربعة فصول ، وخاتمة ، وفهارس فنية :

أما المقدمة : فقد ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع ، وسبب الكتابة فيه .

الفصل الأول : ويشتمل على المقدمة الأولى :

ـ " النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " .

ـ الشواهد التى تؤيد هذه المقدمة ، والشواهد التى تنقضها .

الفصل الثاني : ويشتمل على المقدمة الثانية :

ـ " النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى " .

ـ الشواهد التى تؤيد هذه المقدمة ، والشواهد التى تنقضها .

الفصل الثالث : ويشتمل على المقدمة الثالثة :

ـ " المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى " .

ـ الشواهد التى تؤيد هذه المقدمة ، والشواهد التى تنقضها .

الفصل الرابع : ويشتمل على المقدمة الرابعة :

ـ " المعرفة إذا أعيدت نكرة " ففيها قولان .

ـ الشواهد التى تؤيد هذه القاعدة ، والشواهد التى تنقضها .

وأرجو من الله أن أكون قد وفقت فى هذا البحث إلى ما فيه هدفت ، كما أسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كل طالب علم ، إنه سميع مجيب الدعاء .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الفصل الأول

النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى

" المقدمة الأولى "

النكرة إذا أعيدت نكرة : كانت غير الأولى

عقد ابن هشام في المغني بابًا [الباب السادس من الكتاب] في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ... وذكر في الموضع الرابع عشر ، قولهم : " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى "...وحملوا على ذلك ما روى : " لن يغلب عسر يسرين .."

قال الزجاج : " ذكر العسر مع الألف واللام ، ثم ثنى ذكره ؛ فصار المعنى : إن مع العسر يسرين ... " ويشهد لهذه الصورة أنك تقول: " اشتريت فرسًا ثم بعت فرسًا " فيكون الثاني غير الأول ..." [1].

قال ابن هشام : " ويشكل على ذلك ــ هذا وارد على المقدمة الأولى ــ أمور ثلاثة :

أحدها:أن الظاهر في آية " ألم نشرح " أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى كما تقول : " إن لزيد دارًا . إن لزيد دارًا " فالثانية عين الأولى"[2] أي فالنكرة الثانية عين الأولى .

ويمكن الرد على هذا الإشكال : وهو أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى بقوله تعالى :﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ [3] .

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٦/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٦٥٦/٢ ، ٦٥٧ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢٨٣/٢ .

(٣) سورة الإنشراح الآيتان (٥ ، ٦) .

فالثانية غير الأولى ؛ فاليسر الأول : يجوز أن يراد به ما تيسر لهم من الفتوح أيام رسول الله ﷺ وبالثاني : ما تيسر لهم أيام الخلفاء ، أو أن يراد يسر الدنيا والآخرة .

وإنما كانت الثانية غير الأولى ؛ لئلا يلزم النكرة إعادة لا لفائدة ، وأهل اللسان يتحاشون عنه ، ولذا وضعت الضمائر المكنى بها عن الظاهر اختصارًا ، فلو أريد بها الأولى لأتى بالضمير ؛ ولأن النكرة تداولها البعض فلا يلزم أن تكون الثانية الأولى ، ولأنها لو كانت الأولى لتعينت بعض تعين بأن لا يشاركها غيره فيه ، والغرض أنها غير متعينة... هذا فيما إذا كانتا مفردتين في الإثبات ، ومثل المفردتين المثنتان ..

رد الدسوقي على من قال : " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " واستشهاده بقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ فقال : " محصله أن العسر ذكرًا ثانيًا معرفة ، واليسر ذكر ثانيًا نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران ..

وهذا معترض ، فإن قول القائل : إن مع الفارس سيفًا ، إن مع الفارس سيفًا لا يوجب أن يكون الفارس واحدًا ، والسيف اثنين ، بل معنى الحديث : لن يغلب عسر الدنيا ، اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها ، واليسر الذي وعدهم به في الآخرة ، وإنما يغلب أحدهما ، وهو يسر الدنيا ، وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل ... ولا شك أن العسر إذا صاحبه يسران لا يغلبهما ... " (١).

قال ابن هشام في الإشكال الثاني على المقدمة الأولى " النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " .

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٨٣ .

والثاني : أن ابن مسعود قال : لو كان العسر في جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ــ أي أن العسر لا ينفك عنه اليسر فإذا فر لحقه ــ إنه لن يغلب عسر يسرين ــ هذا يدل على أن اليسر الثاني غير الأول ــ مع أن الآية في قراءته ، وفي مصحفه مرة واحدةً ، فدل على ما ادعيناه من التأكيد ، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره ، بل هو من غير ذلك ، كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم ، فتأوله بيسر الدارين... " . (١).

قال الدسوقي : " وقوله : فدل أي ما ذكر من قراءته وما في مصحفه ، والحاصل:أن قوله : لن يغلب إلخ يدل على تكرار اليسر ، وقراءته وما في مصحفه يدل على اتحاده ، وحينئذٍ فتكراره في الآية على غير قراءته تأكيد فلعله فهم تكرر اليسر من غير الآية ، وحينئذٍ فدعوى أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرًا لم تتم . وقوله يسر الدارين " أي لن يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة ، بل يسر الدنيا فقط ، وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول .. " . (٢)

ويمكن الرد على هذا الإشكال أيضًا : " بما أخرجه عبد الرزاق والحاكم في المستدرك ، وسكت عنه ، والبيهقي عن الحسن مرسلاً في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾ (٣) .. قال خرج النبي ﷺ يومًا مسرورًا فرحًا وهو يضحك وهو يقول : " لن يغلب عسر يسرين . إن مع العسر يسرًا... "(٤).

ويؤيده رواية ابن مردويه له مسندًا عن جابر عن عبد الله قال : لما نزلت : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾ قال رسول الله ﷺ أبشروا لن يغلب عسر يسرين ...."

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٣/٢ .

(٣) الإنشراح : الآية (٦) .

(٤) ضعيف أخرجه الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في شعب الإيمان ، وعبد الرزاق في مصنفه ، وابن جرير في تفسيره ، عن الحسن مرسلاً ، وأنظر : ضعيف الجامع الحديث رقم ٤٧٨٧ .

فلو لم تكن إعادة النكرة نكرة غيرًا ، وإعادة المعرفة معرفة عينًا ، لما صح هذا الكلام ، وهذا على تقدير صحة هذا الحديث .

ومثله ما روى عن ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال عند نزول هذه الآية : والذي نفسي بيده لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ، ولن يغلب عسر يسرين . أخرجه البيهقي في الكبير ، وهو ضعيف والحديث الأول من مراسيل الحسن البصري .

ولعل هذا محل النظر الذي ذكره فخر الإسلام البزدوي ، وذلك البزدوي بعد أن نقل حكاية ابن عباس من قوله : " لن يغلب عسر يسرين " تخريجًا على هذه القاعدة ــ والأولى ــ قال : وفيه نظر عندنا ، وحمله شراحه على وجهين : إما الإشارة إلى ما يرد على القاعدة من النقض المتقدم ، وإما التوقف في صحة هذا المنقول عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ فإن ثبت هذا القول وغيره من الآثار المتقدمة فلا ريب في ثبوت هذه القاعدة ــ الأولى ــ وإلا فلا ، وحينئذٍ فتحمل على التأسيس والتأكيد ، وعلى التأسيس يرد النقض المتقدم ، ودفعه بما قلناه[1] . والله سبحانه أعلم .

قال ابن عباس : " لا يغلب يسرين عسر واحد " تفسير ذلك أن في " ألم نشرح عسرًا واحدًا ويسرين ، وإن كان مكررًا في اللفظ ؛ لأن العسر الثاني هو العسر الأول ، واليسر الثاني غير الأول لأنه نكرة ، والنكرة إذا أعيدت أعيدت بألف ولام ، كقولك : جاءني رجل فأكرمت الرجل ، فلما ذكر اليسر مرتين ولم يدخل في الثاني ألفًا ولامًا علم أن الثاني غير الأول ... " .(١)

وهذا ليس بتكرار ، لأن المعنى : إن مع العسر الذي أنت فيه من مقاساة الكفار يسرًا في العاجل ، وإن مع العسر الذي أنت فيه من الكفار يسرًا في الآجل ،

(١) إعراب ثلاثين سورة ص ١٢٧ .

فالعسر واحد ، واليسر اثنان ، وعن عمر ــ رضي الله عنه ــ " لن يغلب عسر يسرين .. " (١)(٢).

قال ابن هشام : " فإذا أدعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة ، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها ؛ سهل الأمر .

وفي الكشاف : " فإن قلت : ما معنى لن يغلب عسر يسرين؟ قلت : هذا حمل على الظاهر ، وبناء على قوة الرجاء ، وأن وعد الله لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ ، والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرًا للأولى كتكرير " ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ (٣) لتقرير معناها في النفوس ، وكتكرير المفرد في نحو : جاء زيد زيد ، وأن تكونَ الأولى عدة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة ، والثانية عدة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة ؛ فهما يسران على تقدير الاستئناف ، وإنما كان العسر واحدًا لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمه حكم زيد في قولك : " إن مع زيد مالاً . إن مع زيد مالاً " ، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضًا ، وأما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس ، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفًا فقد تناول بعضًا آخر ، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام ، والثاني ما

(١) هذا حديث عن النبي ﷺ أخرجه السيوطي عن عبد بن حميد عن قتادة بلاغًا ، وعن ابن مردويه عن الحسن ، وعن جابر بن عبد الله ، وعن البزار وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن أنس وعن رسول الله ﷺ : " لو جاء العسر فدخل هذا الجحر لجاء اليسر فدخل عليه حتى يخرجه " فأنزل الله " فإن مع العسر يسرًا * إن مع العسر يسرًا " وعن الطبراني وتلا رسول الله ﷺ الآيتين . الدر المنثور ٦/٣٦٤ .

(٢) البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني ص ١٩٩ .

(٣) هذه الآية كررت في سورة المرسلات عشر مرات في الآيات (١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩) .

تيسر في أيام الخلفاء ، ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾[1] وهما الظفر والثواب " أ. هـ [2]

-قال ابن هشام : " وقال بعضهم : الحق أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد ، وفي التنكير يقع الاحتمال ، والقرينة تعين ، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا فوسع الله عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خير له من الأولى ، فالتقدير : فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً في الدنيا ، وإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ في الدنيا يُسْراً في الآخرة ؛ للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة ، فتحققنا اتحاد العسر ، وتيقنا أن له يسرًا في الدنيا ويسرًا في الآخرة [3].

وقال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ... فإن كانا معرفتين ، فالثاني هو الأول غالبًا ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة ... وإن كانا نكرتين ، فالثاني غير الأول غالبًا ، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونه معهودًا سابقًا ... وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ فالعسر الثاني هو الأول ، واليسر الثاني غير الأول ، ولهذا قال ﷺ في الآية : " لن يغلب عسر يسرين ... " . [4]

-وقال تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [5].

---

(١) سورة التوبة : من الآية (٥٢) .

(٢) مغني اللبيب ٦٥٨/٢ ، وانظر الكشاف ٢٦٧/٤ ، ملخصًا من نص، الكشاف مع بعض الزيادة أو النقص . أو التقديم أو التأخير .

(٣) مغني اللبيب ٦٥٨/٢ ، ٦٥٩ .

(٤) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .

(٥) سورة سبأ : من الآية (١٢) .

إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو الثاني معرفة والأول نكرة ، فالثاني هو الأول ، وإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول . (١)

قال ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ الفائدة في إعادة لفظ الشهر للإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التي تأتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار ، ألا ترى أنك تقول : زنة هذا مثقال ، وزنة هذا مثقال ، فلا يحسن الإضمار ، كما لا يحسن في التمييز .

وأيضًا فإنه لو أضمر ، فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته ، فإذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر إلى الظاهر ، ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته لكانت العبارة " عنه : أكرمت رجلاً وكسوته ، ولو أكرمت رجلاً وكسوت غيره كانت العبارة (٢) أكرمت رجلاً وكسوت رجلاً ، فتبين أن هذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمر ، لأنه لو أتى بالمضمر لم يستقم ... " . (٣)

قال ابن هشام في الإشكال الثالث على المقدمة الأولى " النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " :

والثالث : أن في التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة ، فيشكل على الأول قوله تعالى:﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ..﴾(٤)الآية.."(٥).

أي أنه أورد نقضًا على هذه المقدمة قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً ... ﴾ فإن الضعف

(١) عروس الأفراح ٣١٣/١ ، الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .

(٢) هذه العبارة غير موجودة في الأمالي ، والسياق يحتاجها وبها يستقيم النص .

(٣) أمالي ابن الحاجب ١٤٥/١ ، عروس الأفراح ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .

(٤) سورة الروم : الآية)٥٤) .

(٥) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ .

الثاني عين الأول ، والقوة الثانية عين الأولى مع أنهما نكرتان .. وأجيب بالمنع ، فإن الضعف الأول ضعف النطفة ، والثاني : ضعف الطفولة ، والثالث : ضعف الكبر ، وبالقوة الأولى : قوة الطفولية ، وبالثانية قوة الشباب ..

قال الدسوقي : " قوله : الله الذي خلقكم من ضعف " أي من ذي ضعف وهو الماء المهين ، وقوله : ثم جعل من بعد ضعف قوة ، أي ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب ، وقوله : ثم جعل من بعد قوة ، أي من بعد قوة الشباب ضعفًا وشيبة أي ضعف الكبر وشيب الهرم ، والشاهد في قوة الأول والثاني فإنهما نكرتان بمعنى واحد ". (١)

وقال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ... وإن كانا نكرتين ، فالثاني غير الأول غالبًا ، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونه معهودًا سابقًا نحو : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً ... ﴾ فإن المراد بالضعف الأول النطفة ، وبالثاني الطفولية ، وبالثالث الشيخوخة ... " (٢) .

وقال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ... ومن ذلك ما يرد عليهم في النكرتين قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ...﴾ (٣).

-وقال تعالى :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾ . (٤)

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٨٣ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ .

(٣) عروس الأفراح ١/٣١٥ ، ٣١٦ بتصرف .

(٤) سورة البقرة : من الآية (٢١٧) .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ... ومن ذلك ما يرد عليهم في النكرتين قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ... ﴾ فإن الثاني هو الأول ، إلا أن يقال : أحدهما محكي من كلام السائل ، والثاني محكي من كلام النبي ﷺ وإنما الكلام في وقوعهما من متكلم واحد ... " .

وقال السيوطي في الإتقان : " إذا ذكر الاسم مرتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ... وإن كانا نكرتين ، فالثاني غير الأول غالبًا ، وإلا المناسب التعريف ، بناءً على كونه معهودًا سابقًا ...

قال الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة ، فإنها منتقضة بآيات كثيرة ... ومنها في القسم الثاني ﴿يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ... ﴾ فإن الثاني فيها هو الأول ، وهما نكرتان ..

ورد السيوطي هذا الرأي وضعفه فقال : " وأقول : لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأمل ... وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك ؛ لأن المراد بالأول المسئول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنين من الهجرة ؛ لأنه سبب نزول الآية ، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه ..

وأكد السيوطي كلامه من صريح كلام السبكي فقال : " وقد ذكر الشيخ بهاء الدين في آخر كلامه قوله : إن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورًا في كلام واحد ، أو كلامين بينهما تواصل ، بأن يكون أحدهما معطوفًا على الآخر ، وله به تعلق ظاهر ، وتناسب واضح وأن يكونا من متكلم واحد ، ودفع بذلك إيراد آية

القتال ، لأن الأول فيها محكي عن قول السائل ، والثاني نحكي من كلام النبي ﷺ . (١)

كذلك أورد ابن هشام أن مما يشكل على قولهم " النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " وأنه قد تعاد النكرة نكرة وهي عين الأولى فقال في قوله تعالى:﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ..﴾(٢) ، والله إله واحد سبحانه وتعالى (٣) فمن المقدمة الأولى قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ..﴾ فإن الدليل العقلي قام على عدم تعدد الإله مثل هذا لا يحل بالقواعد الظنية ، وهذا إذا كان مبني الثانية على التأسيس،أي أريد بها الاستئناف ، وإلا فلو كانت الثانية مكررة للتأكيد فلا تتأتى الغيرية ، لأن المؤكد عين المؤكد ، وبه قيل في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾(٤) فإن الجملة الثانية على ما اختاره بعضهم أنها لتأكيد الأولى تقريرًا لمعناها في النفوس وتمكينًا في القلوب كما كرر في قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾(٥) ، ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ (٦) وكما تكرر المفرد في قولك : جاء زيد زيد ... " .

وبهذه الآية يجاب عما تقدم من النقض على المقدمة الأولى ، ومن أمثلته : مررت برجل غلام رجل ، قال النحاس في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ

(١) الإتقان فى علوم القرآن ٢ / ٥٩٢ : ٥٩٤ بتصرف ، عروس الأفراح ١ / ٣١٥ ، ٣١٦ بتصرف .

(٢) سورة الزخرف : من الآية (٨٤) .

(٣) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ .

(٤) سورة الإنشراح : الآية (٥) .

(٥) هذه الآية كررت في سورة المرسلات عشر مرات في الآيات (١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩) .

(٦) سورة القيامة : الآيتان (٣٤ ، ٣٥) .

إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ..﴾ قال أبو إسحاق : " أي معبود في السماء ومعبود في الأرض ، وفي حرف عبد الله [وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله ...] [1].

وقال الزمخشري : " ومنه قوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ..﴾ كأنه قيل : وهو المعبود فيهما .. أو وهو المعروف بالإلهية ، أو المتوحد بالإلهية فيها أو وهو الذي يقال له فيها لا يشرك به في هذا الاسم . [2]

قال الدسوقي عند قول ابن هشام : " فإذا ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة ، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها ؛ سهل الأمر " .

لا يرتاب في أن هذا قصدهم ، ولا يجوز حمل كلامهم على غيره ، وكيف يتوهم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول مع قيام القرينة الصارفة إلى أن المراد غيره، أو أراد حمل الثاني على أنه غير الأول مع وجود قرينة تدل على أن المراد به نفس الأول، هذا مما لا ينبغي أن يتخيل أصلاً ، قال التفتازاني في التلويح بعد جريان هذه المسألة: " واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق ، وخلو المقام عن القرينة وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة ، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ..﴾ [3] ، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [4] ، ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ... ﴾ [5] يعني قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظي .." [6].

---

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٢٢/٤ .

(٢) الكشاف ٥/٢ بتصرف يسير .

(٣) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٤) سورة الأنعام : الآية (٣٧) .

(٥) سورة الروم : الآية (٥٤) .

(٦) حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٤/٢ .

كذلك قيل في نقض قاعدة : " أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ... ﴾ [1] فأن فيه نكرتين والثاني هو الأول .

قال بهاء الدين السبكي : " وشرط الطيبي في هذه القاعدة ألا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ.. ﴾ فإن فيه نكرتين ، والثاني هو الأول ، وأجاب عنه بأنه باب التكرير ، لإفادة أمر زائد ، ويدل عليه تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [2] والذي استدعى هذا التكرير مقام تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد إليه ... " [3].

قال السيوطي : " تنبيه : قال الشيخ بهاء في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة فإنها منتقضة بآيات كثيرة ومنها في القسم الثاني:﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ... ﴾ فإن الثاني فيها هو الأول ، وهما نكرتان ... لكن رد عليه السيوطي فقال : " وأقول : لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأويل ، وأما آية ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ..﴾ فقد أجاب عنها الطيبي أنها من باب التكرير ؛ لإفادة أمر زائد ، بدليل تكرير ذكر الرب فيما قبله من قوله ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ووجهه الاطناب في تنزيهه تعالى عن نسبة الولد إليه ، وشرط القاعدة ألا يقصد التكرير ... " [4].

---

(١) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٢) سورة الزخرف : الآية (٨٢) .

(٣) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٤) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٤/٢ ، وانظر : عروس الأفراح ٣١٤/١ .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وأما قوله تعالى :﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ... ﴾ [1] فليس الجواب عنه ما قاله الطيبي بل إن " إله " بمعنى معبود ، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة ، فأنت إذا قلت: زيد ضارب عمر ، أو ضارب بكر ، ألا تتخيل أن الثاني هو الأول ، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة ، فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ، ولا شك أن الضربين مختلفان [2] .

قال الإمام الطيبي : " تتميم : واعلم أن المبتدأ والخبر إذا عرفا فالمقدم هو المبتدأ والمنطلق في المنطلق زيد " بمعنى الشخص ، وزيد بمعنى صاحب اسم زيد ، ومن ثم علق الظرف به في قوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ...﴾ [3] أي المعبود فيها والمعروف بالآلهية فيها ، والتركيب حيث دار يفيد الانحصار فتقول : زيد المنطلق " لا عمر ولا وعمرو ، ثم الانحصار إما حقيقة نحو : الله الخالق ، أو مبالغة نحو : حاتم الجواد ، وقوله تعالى : ﴿ الم* ذَلِكَ الْكِتَابُ... ﴾ [4] لتنزل غيرهما منزلة العدم ، وأما قول الشاعر :

أنا أبو النجم وشعري شعري[5] ∴ ... ...

---

(١) سورة الزخرف : الآية (٨٤) .

(٢) عروس الأفراح ٣١٧/١ .

(٣) سورة الأنعام : الآية (٣) .

(٤) سورة البقرة : الآيتان (١ ، ٢) .

(٥) هذا صدر بيت من الرجز ، وتمامه :

.... ∴ لله دري ما يجن صدري

وقائله : أبو النجم ، واسمه النفل بن قدامة بن عبد الله العجلي من رجازي الإسلام ، والفحول المتقدمين .

انظر : معاهد التنصيص ٢٦/١ ، التبيان في البيان ص ٢٦٦ .

فلتضمن اسمه نوع وصفية الكمال ، تضمن اسم حاتم الجواد أوقعه خبرًا ، وكذا شعري ، أي أنا ذلك المشهور الموصوف بالكمال ، وشعري هو المعروف بالبلاغة ، وقول زهير :

هم القوم كل القوم للدين والتقى ∴ وناهيك بالقوم الذين هم هم [1][2]

قال تعالى : " وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ..."[3]

قال الزمخشري : " فى السموات " متعلق بمعنى اسم الله ، كأنه قيل : وهو المعبود فيها ، ومنه قوله : " وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله .. " [4] ، أو وهو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها ، أو وهو الذى يقال له فيها لا يشرك به فى هذا الاسم .

ويجوز أن يكون " الله فى السموات " خبراً بعد خبر على معنى : أنه الله ، وأنه فى السموات والأرض بمعنى أنه عالم بما فيهما ، لا يخفي عليه منه شئ كان ذاته فيهما ... " . [5]

وفى الانتصاف بهامش الكشاف : " قوله : وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون " قال : " فى السموات متعلق بمعنى اسم الله إلخ " .

قال أحمد : " وما الآيتان الكريمتان إلا توأمتان ، فإن التمدح فى آية الزخرف وقع بما وقع التمدح به ههنا من القدرة على الإعادة ، والاستئثار بعلم

(١) البيت من الطويل ، وقائله زهير . والبيت في التبيان في البيان للإمام الطيبي ص ٢٦٦.

(٢) التبيان في البيان ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) سورة الأنعام ٣ .

(٤) سورة الزخرف ٨٤ .

(٥) الكشاف ٢ / ٥ ، الإتقان فى علوم القرآن ٢ / ٥٩٣ .

الساعة والتوحد فى الألوهية ، وفى كونه تعالى المعبود فى السموات والأرض ، عاد كلامه ، قال : " أو وهو المعروف بالألوهية أو هو الذى يقال له الله فيهما إلخ " ، قال أحمد : وهذه الوجوه كلها كان التعبير وقع فيها بالملزوم من لوازمه المشهورة به ... " . (١)

فإن الثاني هو الأول ، وهما نكرتان كما قال السيوطي . (٢)

عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يذكر : " أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ، ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله ﷺ قائمًا فقال : يا رسول الله هلكت المواشي ، وانقطعت السبل ، فادع الله يغيثنا ، قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا " ، ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله ﷺ قائم يخطب ... قال شريك : فسألت

أنسًا:أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري.. (٣)

قال بهاء الدين السبكي : " وإن كانا نكرتين ، فالظاهر أن الثاني غير الأول ؛ لأنه لو كان إياه ، لكان إعادة النكرة وضعًا للظاهر موضع المضمر ، وهو خلاف الأصل ويحتمل خلافه ، ولأجل الاحتمالين ، ورد حديث الاستسقاء ، ثم جاء رجل من ذلك الباب، فأعاد ذكر الرجل منكرًا ، كما بدأ به منكرًا مع تردده في أنه الأول ، أو غيره ، كما ورد مصرحًا به في الرواية الأخرى،حيث قال ثم جاء رجل ولا أدري الأول أو غيره ... " (٤).

---

(١) هامش الكشاف ٢ / ٥ .

(٢) الإتقان فى علوم القرآن ٢ / ٥٩٣ .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في الاستسقاء " باب الاستسقاء في المسجد الجامع ٢٣٥/١ ، الحديث رقم ١٠١٣ ، ومسلم الحديث رقم ٨٩٧ .

(٤) عروس الأفراح للسبكي ٣١٥/١ .

خلاصة القول فى هذه المقدمة :

وهي قولهم : " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " واستشهادهم على ذلك بما روى : " لن يغلب عسر يسرين ... " وقول الزجاج فى قولـه تعالى : " فإن مع العسر يسرا ، إن مع العسر يسرا " ذكر العسر مع الألف واللام ، ثـم ثنى ذكره ، فصار المعنى : إن مع العسر يسرين ، ويشهد لهذه الصورة أيضاً أنك تقول : " اشتريت فرساً ثم بعت فرساً " فيكون الثاني غير الأول .

وإنما كانت الثانية غير الأولى ؛ لئلا يلزم النكرة إعـادة لا لفائـدة وأهـل اللسان يتحاشون عنه ، ولذا وضعت الضمائر المكنى بها عن الظاهر اختـصاراً ، فلو أريد بها الأولىَ لأتى بالضمير ، هذا هو تعليلهم لهذه القاعدة ...

لكن أورد ابن هشام فى المغني ، والإمام الطيبي فى التبيان فـى البيـان ، والشيخ بهاء الدين السبكي فى عروس الأفراح ، والسيوطي فى الإتقان ، إشكالات ثلاثة وهي :

الإشكال الأول :

أن الظاهر فى آية " ألم نشرح " أن الجملة الثانية تكراراً للجملة الأولـى ، كما تقول : " إن لزيد داراً ، إن لزيد دارا " فالثانية عين الأولى أى : فالنكرة الثانية عين الأولى ..

ويمكن الرد على هذا الإشكال " وهو أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيـر الأولى " بقولـه تعالى : " فإن مع العسر يسرا ، إن مع العسرْ يسرا " ، فالثانيـة غير الأولى ، فاليسر الأول : يجوز أن يراد به ما تيسر لهم من الفتوح أيام رسول الله ﷺ ، وبالثاني : ما تيسر لهم أيام الخلفاء ، أو أن يراد يسرا الدنيا والآخرة ...

ورده أيضاً الدسوقي فقال : " وهذا معترض ، فإن قول القائـل : إن مـع الفارس سيفاً ، إن مع الفارس سيفاً ، لا يوجب أن يكون الفارس واحداً ، والسيف اثنين ، بل معنى الحديث : لن يغلب عسر الدنيا ، اليسر الذى وعد الله المـؤمنين فيها ، واليسر الذى وعدهم به فى الآخرة وإنما يغلب أحدهما ، وهو يسر الـدنيا ،

وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل ... ولاشك أن العسر إذا صاحبه يسران لا يغلبهما...

الإشكال الثاني :

أن ابن مسعود قال : لو كان العسر فى جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ـ أى أن العسر لا ينفك عنه اليسر فإذا فر لحقه ـ إنه لن يغلب عسر يسرين ـ هذا يدل على أن اليسر الثاني غير الأول ـ .

ورد على هذا الإشكال ابن هشام حيث قال :

مع أن الآية "فإن مع العسر يسرا ، إن مع العسر يسرا ، فى قراءته ، وفى مصحفه مرة واحدة ، فدل على ما ادعيناه من التأكيد ، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره ، بل هو من غير ذلك ، كأن يكون فهمه مما فى التنكير من التفخيم ، فتأوله بيسر الدارين ... وحينئذ فدعوى أن النكرة إذا أعيدت نكرة غيراً لم تتم ...

الإشكال الثالث :

قال ابن هشام فى الإشكال الثالث على المقدمة الأولى :

الثالث : أن فى التنزيل آيات ترد هذه الأحكام الأربعة ، فيشكل على الأول يقصد المقدمة الأولى ، ثم أورد آيات تنقض هذه المقدمة ...

وما أجمل ما قاله ابن هشام " فإذا ادعى أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة ، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها ، سهل الأمر ...

والحق أن فى تعريف الأول ما يوجب الاتحاد ، وفى التنكير يقع الاحتمال ، والقرينة تعين ، فالقول ما قاله ، وتابعه فى كل ما تقدم الطيبي والسبكي والسيوطي وغيرهم ...

الفصل الثاني

إعادة النكرة معرفة

المقدمة الثانية

" النكرة إذا أعيدت معرفة : كان الثاني عين الأول "

عقد ابن هشام في المغني بابًا [الباب السادس من الكتاب] في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ، وذكر في الموضع الرابع عشر : قولهم : " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ، أو أعيدت المعرفة معرفة ، أو نكرة : كان الثاني عين الأول " ... ويشهد لهذه الصورة أنك تقول : " اشتريت فرسًا ثم بعت الفرس ، لكان الثاني عين الأول ... " [1]

وإنما كانت عينًا في هذه المقدمة بناءً على كون المذكور ثانيًا معهودًا سابقًا في الذكر .. [2] ، وإليك بيان هذه المقدمة :

تقول : زارني صديق ؛ فأكرمت الصديق . واشتريت كتابًا ؛ فقرأت الكتاب ، وتنزهت في زورق ، فتهاوى الزورق بي ..

فكلمة : " صديق " في المثال الأول مبهمة : لأنها لا تدل على صديق معين معهود؛ فقد يكون محمدًا أو عليًا أو محمودًا أو غيرهم من الأشخاص الكثيرة التي يصدق على كل منهم أنه " صديق " فهي نكرة والنكرة لا تدل على معين ، لكن حين أدخلنا عليها " أل " دلت على أن صديقًا ــ هو الذي سبق ذكره ،ودار الحديث بشأنه ــ قد زارني دون غيره من باقي الأصدقاء .

ومثلها كلمة " كتاب " في المثال الثاني ، فإنها مبهمة ؛ لا تدل على كتاب معين ؛ بل تنطبق على عشرات ومئات من الكتب ؛ فهي نكرة ؛ لكن حين أدخلنا

(١) مغني اللبيب ٢/٦٥٦ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٨٣ .

عليها " أل " وقلنا : " الكتاب " صارت تدل على أن كتابًا معينًا ــ هو الذي سبق ذكره ، والكلام عنه ــ قد اشتريته .

ومثل هذا يقال في كلمة " زورق " ؛ فأنها نكرة لا تدل على زورق معروف ، وحين أدخلنا عليها " أل " صارت تدل على واحد معين تنزهت فيه .

فكل كلمة من الكلمات الثلاث وأشباهها كانت في أول أمرها نكرة ، ثم صارت بعد ذلك معرفة ؛ بسبب دخول " أل " عليها ، لهذا قال النحاة : إن " أل " التي من الطراز السابق وسيلة من وسائل التعيين ، أي : أداة من أدوات التعريف ، إذا دخلت على النكرة التي تقبل التعريف جعلتها معرفة ، كالأمثلة السابقة ونظائرها ..

ونحو : نزل مطر ؛ فأنعش المطر زروعنا ، وأقبلت سيارة ، فركبت السيارة ، وقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً*فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (١) فكل كملة من الثلاث " مطر ــ سيارة ــ رسول " وأشباهها قد ذكرت مرتين ؛ أولاهما بغير " أل " فبقيت على تنكيرها ، وثانيتهما مقرونة بأل العهدية التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطًا معنويًا يجعل معنى الثانية فردًا محدودًا محصورًا فيما دخلت عليه وحده ، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها ، وهذا التحديد والحصر هو الذي جعل الثانية معرفة ؛ لأنها صارت معهودة عهدًا ذكرياً ، أي : معلومة المراد والدلالة ؛ بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكرًا أدى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك ، وأن المراد في الثانية فرد معين ؛ هو السابق ، وهذا هو ما يسمى " بالعهد الذكري" (٢).

قال سيبويه : " هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة : أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت

(١) سورة المزمل : الآيتان (١٥ ، ١٦) .

(٢) النحو الوافي ٤٢٤/١ .

برجل عبد الله ، كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره :﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ*صِرَاطِ اللَّهِ ... ﴾[1] وإن شئت قلت: مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل لك : من هو ؟ أو ظننت ذلك : ومن البدل أيضاً : مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد ، والرفع جيد .

وقال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو مالك بن خويلد الخناعي :

يا مي إن تفقدي قومًا ولدتهم ∴ أو تخلسيهم فإن الدهر خلاس

عمرو وعبد مناف والذي عهدت ∴ ببطن عرعر آبى الضيم عباس [2]

والرفع جائز قوي ، لأنه لم ينقض معنى كما فعل ذلك في النكرة . [3]

(١) من الآية ٥٢ ، ٥٣ في سورة الشورى .

(٢) البيتان من البسيط ، وهما لبعض الهذليين أو لمالك بن خويلد الخزاعي في الكتاب ١٥/٢ ، ولمالك بن خالد الخزاعي في شرح أبيات سيبويه ٤٧٩/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١ ، وله أو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ ، ولأبي ذؤيب أو لمالك ، أو لأمية في خزانة الأدب ٩٥/١٠ ، ولهم أو لعبد مناف أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ١٧٤/٥ ، ولأبي ذؤيب أو لأمية أو للفضل بن عباس في شرح المفصل ١٠٠/٩ ، وللهذلي في لسان العرب (خلس) البيت الأول فقط .
يقول ذلك لأمراته وقد فقدن أولادها فبكت ، تخلسيهم بالبناء للمفعول ، أي يؤخذون منك بغتة ، فإن الدهر من دأبه أن يؤخذ فيه الشيء بغتة وفجأة .
والشاهد فيهما قطع " عمرو " وما بعده عما قبله ، ورفعه على الابتداء ، ولو نصب على البدل من " قومًا " لجاز .

(٣) الكتاب ١٤/٢ : ١٦ .

وهي على نهج المقدمة الأولى لا تخلو : إما أن تكون النكرة مفـردة ، أو مثناة ، أو مجموعة جمع تكسير لمذكر أو مؤنث ، أو جمع تصحيح في الإثبات أو النفي في كل منهما أو أحدهما ، والمعرفة كذلك والمعرفة إما بأل ، أو الإضـافة ، أو بأل الموصولة ، إن حملت الإعادة على اللفظية ، وإلا فتدخل باقي الموصولات ، ثم إن المعرف بأل إما للعهد أو الجـنس ، أو للاسـتغراق ، أو للعهـد الـذهني ، والإضافة ، والموصولات تأتي لما تأتي له اللام ، والموضوع له في اللام التعريف ، قال ابن مالك بعد أن ذكر ألفاظ الموصول المفرد والمثناة ، والمجموعة للمـذكر والمؤنث:

ومن وما وأل تساوي ما ذكر

الأمثلة على ذلك : إذا تحرر هذا وقلت : رأيت رجـلاً وأكرمـت الرجـل ، ورأيت عبدًا وأكرمت عبد فلان ، و جاءني محسن فأكرمت المحـسن ، ومـررت برجل زيد .

فإن كانت أل ، أو الإضافة ، أو الموصول للعهد ، فالمعرف المعهود بينـك وبين مخاطبك تعين بقرينة سبق المرجع ، أي الرجل المتقدم ذكره وهو لـشخص من الحقيقة التي دل عليها رجل المنكر فهي صادقة عليه صدق الكلى على فرده إن قلنا بوضعه للماهية ، وإن قلنا للفرد الشائع فلا ينافى المعين ، فظهر معنى العينية هنا فهي هو على الفردية ، وإن كانت " أل " للعهد الذهني وهو في المعنى نكرة ، وفي اللفظ معرفة ، فإن نظر إلى معناه فهو إعادة النكرة نكرة فيكون غيـرًا ، وإن نظر إلى لفظه ، فهو معرفة فيكون الثاني عين الأول بناءً على كون المذكور ثانيـاً معهوداً سابقاً فى الذهن .

وفي المثنى كما إذا قلت : جاءني رجلان فأكرمـت الـرجلين ، فتعريـف الجنس ها هنا لأن التثنية دليل القصد إلى الإفراد ، كما أن الكثرة القصد منها إلـى المفرد فبقى العهد والاستغراق وهما عين كما علمت .

وإن قلت : جاءني رجال فأكرمت الرجال ، أو جاءني مسلمون فأكرمت المسلمين أو جاءتني مسلمات فأكرمت المسلمات ، فـ "أل" فيه للاستغراق واستغراق الجمع كالمفرد فيجوز تخصيصه إلى الواحد عند جماعة .

فـ " أل : فيما نحن فيه أي فيما إذا قلنا : رأيت رجالاً فأكرمت الرجال مثلاً للعهد ، فإنه الإشارة وكذا في الإضافة كما إذا قلت : رأيت عبيدًا وأكرمت عبيد زيد ، والموصول ، كرأيت محسنًا وأكرمت المحسن ، فإن " أل " الموصولة كالمعرفة في أقسامها .

وهل تشمل القاعدة ما إذا أعيدت النكرة المفردة مثلاً مثناة أو مجموعة ، كرأيت رجلاً فأكرمت الرجلين ، أو الرجال ، وما إذا أعيد المثني مفردًا أو جمعًا كرأيت رجلين فأكرمت الرجل أو الرجال ، وكذا الجمع الظاهر الإعادة باللفظ المطابق فردًا وتثنية وجمعًا .

فإن كانا منفيين أو أحدهما كـ : ما رأيت رجلاً وما أكرمت الرجل ، فالأول عام ، والثاني باق بأقسامه داخل في الأول ضرورة استيفاء العموم الإفراد ، وكذا في الجمع كـ " ما رأيت رجالاً وما أكرمت الرجال " على تقدير العهد أو الاستغراق أو الجنس ، وعلى كل فهو إما عينا في الاستغراق ، أو بعض كما في غيرها ، وفي التثنية كـ " ما رأيت رجلين وما أكرمت الرجلين " فهو على تقدير العهد عين ، وعلى تقدير الاستغراق فالأول بعض من الثاني .

وإن كان الأول مثبتًا والآخر منفيًا كما " ما ضربت رجلاً وأكرمت الرجل ، وزارني رجل فأكرمت الرجل " .

ومن أمثلة هذه المقدمة قوله تعالى:﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً*فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾(١)وقوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ*صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ (٢).

قال تعالى : ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ*إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ...﴾ (٣) .

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو العكس وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد نحو : ما عليهم من سبيل . إنما السبيل ... " . (٤)

قال النحاس في قوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ*صِرَاطِ اللَّهِ...﴾ (٥) قال الضحاك : الصراط الطريق والهدى ، ويقرأ : " وإنك لتهدى" (٦) وفي حرف أبي وإنك لتدعوهم إلى صراط مستقيم (٧) ، " صراط الله " على البدل ، قال أبو إسحاق : ويجوز الرفع والنصب ... " (٨)

والصراط : الطريق والسبيل ، وذلك لقطع دعوى استقامة الطرق السلوكية التي يخترعها الناس ، ولتخصيص الاستقامة بطريق الله وحده ، وفي آية الفاتحة ذكر هذا المعنى مفهومًا من نتيجة السلوك على الصراط ، وهي : الإنعام على

(١) سورة المزمل : من الآيتين (١٥ ، ١٦) .
(٢) سورة الشورى : من الآيتين (٥٢ ، ٥٣) .
(٣) سورة الشورى : من الآيتين (٤١ ، ٤٢) .
(٤) الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ .
(٥) من الآيتين (٥٢ ، ٥٣) في سورة الشورى .
(٦) قراءة الجحدري وحوشب . مختصر ابن خالويه ١٣٤ ، البحر المحيط ٧/٥٢٨ .
(٧) وقراءة ابن مسعود " وإنك لتدعو إلى صراط " انظر مختصر ابن خالويه ص ١٣٤ .
(٨) إعراب القرآن ٤/٩٤ ، ٩٥ .

السالكين من الله ، فإنعام الله على سالكيه دليل على أنه طريقه المرضي عنده ... " [1] ، فالصراط الثاني معرفة بالإضافة ، وقد أبدل من الأول وهو نكرة فاعرفه ، فهو بدل معرفة من نكرة ... [2]

وقال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ... وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد نحو : إلى صراط مستقيم . صراط الله " . [3]

ـ وقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً*فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ... ﴾[4] ، وعن هذه الآية يقول ابن الخشاب : " ومن هذا الباب كل نكرة تصدرت في أول خطاب ، ثم أعيدت بعينها ، فإنها تعرف بلام التعريف ، لئلا توهم بأنها غير تلك المذكورة ..." [5]

وفائدتها : التنبيه أو الدلالة على أن "الرسول" الثاني هو " الرسول الأول إذ لو جيء به منكرًا لتوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته ... [6] فإذا قيل : فعصى فرعون رسولاً : لتوهم أن الرسول الثاني غير الرسول الأول ..

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٧ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٥٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٢٨/٣ ، النحو الوافي ٦٧٥/٣ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٧ ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٥٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٢٨/٣ ، النحو الوافي ٦٧٥/٣ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .

(٤) سورة المزمل ١٥ ، ١٦ .

(٥) المرتجل ص ٢٩٩ ، وانظر : المغني ٥٠/١ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٤٨٩/١ .

ومن أمثلة هذا النوع " إبدال المعرفة من النكرة: "اشتريت فرسًا ثم بعت الفرس " أي : بعت الفرس المذكور ، ولو قلت : ثم بعث فرساً لكان غير الفرس الأول .

وقال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ... وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد ، نحو :

﴿ كما أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً*فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[1].

ـ وقال تعالى : ﴿ لا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ...﴾[2].

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ويلتحق بهذا الاسم في دخول الأول في الثاني إذا كانا عامين والأول نكرة كقوله تعالى : ﴿ لا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ...﴾ أي لا يملكون شيئًا من الرزق فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ كل رِزْقَ.." [3] فالثاني هو الأول لدخول الأول في الثاني .

ـ وقال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [4]

ـ وقوله تعالى : ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[5]

ـ وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ . [6]

(١) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ ، وانظر : عروس الأفراح للسبكي ٣١٣/١ .
(٢) سورة العنكبوت من الآية ١٧ .
(٣) عروس الأفراح ٣١٤/١ .
(٤) سورة البقرة : من الآية ١٧٨ .
(٥) سورة البقرة : الآية ٢٤١ .
(٦) سورة البقرة من الآية ٢٤٠ .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وأما قوله تعالى في سورة البقرة " بالمعروف " وقوله تعالى فيه أيضًا : " من معروف " فهي من إعادة النكرة معرفة؛لأن " من معروف " وإن كان في التلاوة بعد "المعرف " فهو في الإنزال متقدم عليه وهذه القاعدة تعرض لها الأصوليون في نحو : " صل ركعتين " هل يكون أمرين والثاني تأسيس أولاً ؟ وفيها خلاف مشهور ، ومما ينبني على هذه القاعدة ، إذا قال : إن رأيت رجلاً فأنت طالق ، وإن رأيت رجلاً فعبدي حر " الظاهر أنه لا يجب أن يكون الثاني غير الأول ، بل إذا رأت رجلاً حصل العتق والطلاق ، ولو تخللت رؤية رجل بين التعليقين ، ثم وجدت رؤية ذلك الرجل بعد التعليق الثاني عتق العبد بلا توقف ، ذكر الفرعين الوالد في بعض تعاليقه ... " [1] .

ـ وقال تعالى : ﴿ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ...﴾ [2]

المصباح : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضم آخره ، في زجاجة : جار ومجرور شبه جملة متعلق بمحذوف وجوبًا تقديره كائن أو مستقر في محل رفع خبر المبتدأ ، الزجاجة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضم آخره ، كأنها : كأن : حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، والها : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسمها . كوكب : خبرها مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، دري : نعت لكوكب والنعت يتبع المنعوت في الإعراب تبعه في الرفع وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة كأنها كوكب : في محل رفع خبر المبتدأ . [3] و" أل " في " المصباح " وفي " الزجاجة " للعهد الذكري " في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما .. " [4]

(١) عروس الأفراح ٣١٨/١ ، ٣١٩ .

(٢) من الآية ٣٥ في سورة النور .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٨ .

(٤) شر شذور الذهب ص ١٥٠ ، وشرح قطر الندى ص ١١٣ ومغني اللبيب ٥٠/١ .

قال ابن هشام : " فالأول كقولك : " اشتريت فرسًا ثم بعت الفرس " أي : بعت الفرس المذكور ، ولو قلت : ثم بعت فرسًا " لكان غير الفرس الأول .

قال تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ...﴾ (١)

قال السيوطي : " وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد ... نحو : " فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة ... " (٢).

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه ما لم يحدث : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه ، لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلاة ... " (٣) ، فانتظار الصلاة غير الصلاة .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك من يرد على قولهم : إذا كان الثاني معرفة ، فالثاني هو الأول ، وكذلك " لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه " (٤).

قال أبو علي الفارسي في قول الشاعر :

لبسن الفرند الخسرواني فوقه ∴ مشاعر من خز العراق المفوف(٥)

---

(١) من الآية ٣٥ في سورة النور ، شرح قطر الندى ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ .

(٣) الحديث رواه البخاري ١/١٥٨ في باب من جلس في المسجد ينظر الصلاة " (الحديث ٦٥٩) .

(٤) عروس الأفراح ١/٣١٥ ، ٣١٦ بتصرف .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق .

اللغة : الفرند : وشى السيف ، أو هو السيف نفسه ، وهو هنا : الحرير ، اسم ثوب . والخسرواني : الحرير الرقيق الحسن الصنعة ، وهو منسوب إلى عظماء الأكاسرة

ويجوز أن يكون قوله " من خز العراق " وصفاً لموصوف محذوف ، كأنه قال : ثياب من خز العراق ، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون " المفوف " بدلاً من شيئين ، أحدهما : الضمير الذي في الظرف ، الذي هو من خز العراق ، والآخر : أن يكون بدلاً من المحذوف من اللفظ على حد قوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ*صِرَاطِ اللَّهِ ... ﴾ (١)(٢).

والحد الذي يشير إليه أبو علي : هو إبدال المعرفة من النكرة ، فكما جاز إبدال " صراط الله " وهو معرفة ، من " صراط مستقيم" وهو نكرة ، كذلك يجوز إبدال " المفوق " من " ثياب من خز العراق ".

قال ابن هشام : " ويشكل على الثاني ــ يقصد المقدمة الثانية : وهو : أن النكرة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول ــ قوله تعالى ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾ (٣) فالصلح الأول خاص ، وهو الصلح بين الزوجين ، والثاني عام ، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ... " (٤).

والمشاعر هنا : المعالم ، مفردها مشعر ، وهو المعلم ، والخز : معروف من الثياب ، وهو عربي صحيح . المفوف : الموشى .

والمعنى : يمدح الفرزدق في هذا البيت هشام بن إسماعيل المخزومي ، وهو خال هشام ابن عبد الملك الخليفة .

(١) من الآيتين ٥٢ ، ٥٣ في سورة الشورى .

(٢) كتاب الشعر ٢٦٧/١ ، ٢٦٩ .

(٣) سورة النساء من الآية ١٢٨ .

(٤) المغني ٦٥٧/٢ .

قال الدسوقي : قوله والثاني عام " يعني فلا يكون الثاني عين الأول ، لأن المراد من كون الثاني عين الأول ، أن يكون المراد به هو المراد بالأول ... " . (١)

وقال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ومن ذلك من يرد على قولهم : إذا كان الثاني معرفة ، فالثاني هو الأول ، وذلك قوله تعالى : ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾ فإن الناس مطبقون على الاستدلال بالآية على استحباب كل صلح، فالأول داخل في الثاني وليس عينه .. " . (٢)

ـ وقال تعالى : ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ...﴾(٣)

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ..

فإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد ...

تنبيه : قال الشيخ بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة فإنها منتقضة بآيات كثيرة ... ومنها في القسم الثالث:﴿ أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ...﴾ فإن الثاني فيها غير الأول ...

لكن رد السيوطي هذا الكلام فقال : " وأقول : لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأمل ... وكذا آية الصلح ، لا مانع من أن يكون المراد منها الصلح المذكور ، وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الأمور مأخوذ من السنة

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٨٣ .
(٢) عروس الأفراح ١/٣١٦ .
(٣) سورة النساء : من الآية ١٢٨ .

ومن الآية بطريق القياس ، بل لا يجوز القول بعموم الآية ، وأن كل صلح خير ؛ لأن ما أحل حرامًا من الصلح أو حرم حلالاً فهو ممنوع ... " [١].

وقد تعاد النكرة معرفة مع عدم المغايرة ، كقوله تعالى : ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ... ﴾ [٢] ثم قال : ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ... ﴾ [٣][٤] .فالكتاب الأول القرآن ، والثانى التورآه أو الإنجيل

قال تعالى : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [٥]

قال ابن هشام : " ويشكل أيضًا على الثاني يقصد المقدمة الثانية وهو : أن النكرة إذا أعيدت معرفة،كان الثاني عين الأول ــ ومثله : ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ..﴾ [٦] والشيء لا يكون فوق نفسه..."[٧].

لكن قال النحاس : " أي فوق العذاب الذي كانوا يستحقونه بكفرهم ... وبصدهم الناس عن الإسلام .. " [٨]

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ... ومن ذلك من يرد على قولهم : إذا كان الثاني معرفة

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ : ٥٩٤ بتصرف .

(٢) سورة الأنعام : من الآية ١٥٥ .

(٣) سورة الأنعام : من الآية ١٥٦ .

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٨٤ .

(٥) سورة النحل : الآية ٨٨ .

(٦) سورة النحل : من الآية ٨٨ .

(٧) المغني ٢/٦٥٧ ، وينظر : حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٨٣ .

(٨) إعراب القرآن ٢/٤٠٦ .

فالثاني هو الأول ... وكذلك ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ ..﴾ بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه ... " [1] فإن الثاني فيها غير الأول .

ـ وقال تعالى :﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً... ﴾ . [2]

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ... ومن ذلك من يرد على قولهم : إذا كان الثاني معرفة ، فالثاني هو الأول، وكذلك : " ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ... " بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه [3] فإن الثاني فيها غير الأول ..

ـوقال السيوطي : " فإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد [4] ... ثم رد على السبكي بقوله في الآية السابقة فإن الثاني فيها غير الأول فقال : " وأقول : لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأمل .

قال تعالى : ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾.[5]

قال السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ... ومن ذلك من يرد على قولهم : " إذا كان الثاني معرفة فالثاني هو الأول ... بقرينة أن المزيد غير المزيد عليه ... " . [6]

(١) عروس الأفراح ٣١٦/١ ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن ٥٩٤/٢ .
(٢) سورة الفتح : من الآية ٤ .
(٣) عروس الأفراح ٣١٦/١ .
(٤) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ : ٥٩٤ بتصرف .
(٥) سورة هود : من الآية ٥٢ .
(٦) عروس الأفراح ٣١٥/١ ، ٣١٦ .

وقال السيوطي : " فإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد ...

قال الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة فإنها منتقضة بآيات كثيرة ... ومنها في القسم الثالث : ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ فإن الثاني فيها غير الأول ..

رد السيوطي هذا الرأي وضعفه بقوله : " وأقول : لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأمل .. (١)

ـ وقال تعالى : ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ...﴾. (٢)

ـ قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وإن كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول ؛ لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصًا والأول عامًا فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها ، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ما يرد على قولهم : إذا كان الثاني معرفة فالثاني هو الأول ... وكذلك : ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ...﴾ الفضل الأول العمل ، والثاني الثواب ... " (٣) فالثاني غير الأول ، فالأول العمل ، والثاني الثواب " .

ـ وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً... ﴾ (٤)

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ : ٥٩٤ بتصرف .

(٢) سورة هود : من الآية ٣ .

(٣) عروس الأفراح ١/٣١٥ ، ٣١٦ بتصرف ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/٥٩٢ : ٥٩٤ .

(٤) سورة يونس : من الآية ٣٦ .

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس .. فإن كان الأول نكرة والثاني معرفة ، فالثاني هو الأول حملاً على العهد .

تنبيه : قال الشيخ بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة فإنها منتقضة بآيات كثيرة ... ومنها في القسم الثالث : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ... ﴾ فإن الثاني فيها غير الأول ..

لكن رد السيوطي هذا الكلام فقال :" وأقول : لا انتقاض بشيء من ذلك عند التأمل .. وكذا آية الظن ، لا نسلم فيها أن الثاني فيها غير الأول ؛ بل هو عينه قطعًا ، إذ ليس كل ظن مذمومًا ، كيف وأحكام الشريعة ظنية ... " . (١)

الخلاصة :

وخلاصة القول فى هذه المقدمة ، وهي قولهم : " إن النكرة إذا أعيدت معرفة : كان الثاني عين الأول ... ويشهد لهذه الصورة أنك تقول : اشتريت فرساً ثم بعث الفرس " لكان الثاني عين الأول ، وإنما كانت عيناً فى هذه المقدمة بناءً على كون المذكور ثانياً معهوداً سابقاً فى الذكر ، أو بكونها معلومة المراد والدلالة ؛ بسبب ذكر لفظها فى الكلام السابق ذكراً أرى إلى تعيين الغرض وتحديده بعد ذلك ، وأن المراد فى الثانية فرد معين ؛ هو السابق ، وهذا هو ما يسمى " العهد الذكرى " أو تقول : فالثاني هو الأول حملاً على العهد ، لئلا توهم بأنها غير تلك المذكورة ... أو لدخول الأول فى الثاني بأن يكون الثاني خاصاً والأول عاماً فهو داخل فى الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها ..

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ : ٥٩٤ بتصرف . وينظر : عروس الأفراح ١/٣١٦

وقد ذكرنا شواهد لهذه القاعدة منها ما يؤيدها ، ومنها ما ينقضها .

وبعد عرض الشواهد فى هذه المقدمة يتبين لنا صحة ما ذهب إليه ابن هشام والطيبي والسبكي والسيوطي .

الفصل الثالث

إعادة المعرفة معرفة

المقدمة الثالثة

" المعرفة إذا أعيدت معرفة : كان الثاني عين الأول "

عقد ابن هشام في المغني بابًا [الباب السادس من الكتاب] في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ، وذكر في الموضع الرابع عشر : " قولهم " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ، أو أعيدت المعرفة معرفة ، أو نكرة كان الثاني عين الأول ... " . (١)

وإنما كان الثاني عينًا في هذه المقدمة حملاً له على المعهود الذي هو الأصل في اللام والإضافة . (٢)

-قال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَهِيلاً﴾ (٣) إنما أعيد لفظ الجبال ، والقياس الإضمار لتقدم ذكرها فقال هذا مثل ما ذكرناه في قوله في " ألم السجدة " في أحد الوجهين ، وهو قوله ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ ... ﴾ (٤) وهو أن الآيتين سيقتا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر ، فإعادة الظاهر أبلغ وأيضًا لو لم تذكر " الجبال " لكان الضمير محتملاً أن يعود على " الأرض " فذكرت الجبال بظاهرها دفعًا لهذا الاحتمال ، والله أعلم بالصواب ... ". (٥)

ـ وقال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ

(١) مغني اللبيب ٦٥٦/٢ .
(٢) حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٣/٢ .
(٣) سورة المزمل من الآية ١٤ .
(٤) سورة السجدة من الآية ٢٠ .
(٥) الأمالي النحوية ١١٢/١ .

تُكَذِّبُونَ﴾ [1] فإن قيل : لم أعيد ذكر النار ظاهرًا ، ولم يستغن بالضمير عن الظاهر لتقدم الذكر في قوله : ﴿ فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ فالجواب من وجهين : أحدهما : أن سياق الآية التهديد والتخويف وتعظيم الأمر ، وفي ظاهر لفظ " النار " من ذلك ما ليس في الضمير ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ∴ نغص الموت ذا الغني والفقيرا [2]

ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام وإن اختلف المساقان قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ [3] ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) [4][5] .

ومثل ذلك في القرآن كثير . والوجه الثاني : أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النار فلا يناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر ، لأن القول لهم إنما هو بذكر النار وليس قولهم حينئذ متقدمًا عليه ذكر النار حتى يقال لهم لم يأت ضمير وإنما اتفق ذكر النار قبلها ها هنا عند ذكر الجملة التي قبلها خبرًا عن أحوالهم ، فلما سيق بعدها للإخبار بما يقال لهم في الآخرة ذلك الوقت ذكر الكلام على استقلاله ألا ترى أنك لو قلت : جاءني غلام زيد ، وقلت له سافر زيد ، لم يحسن وقوع الضمير هنا موقع الظاهر ، وإن تقدم الذكر وسببه ما بيناه .. " . [6]

(١) سورة السجدة الآية ٢٠ .
(٢) مر تخريج البيت عن الآية " وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم ....
(٣) سورة الكهف من الآية ٣٠ .
(٤) سورة الأعراف من الآية ١٧٠ .
(٥) الأمالي النحوية ١/٥٨ ، ٥٩ .
(٦) الأمالي النحوية ١/٥٨ ، ٥٩ .

ـ وقال تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ (١).

- قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وإن كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول ، لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصًا والأول عامًا فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها ، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ما يرد على قولهم : إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول ... وكذلك ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ فهما وإن اختلفا يكون الأول خاصًا والثاني عامًا متفقان بالجنس .. ولذلك استدل بها على أن الأصل إلغاء الظن مطلقاً ... " (٢).

وقال تعالى:﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾(٣)

قال ابن الأنباري : " قد يتحد البدل والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ بنصب " كل " الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو (٤) ، وهو دعاء كل أمة إلى قراءة كتابها .

وقال عباس حسن : " قلنا : إنه قد يتحد لفظ البدل والمبدل منه إذا كان في لفظ البدل زيادة بيان وإيضاح ، كقراءة من قرأ قوله تعالى ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ﴾ (٥)كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا " بنصب كلمة " كل " الثانية ، فقد اتصل بها

(١) سورة النجم من الآية ٢٨ .
(٢) عروس الأفراح ٣١٦/١ .
(٣) الآية ٢٨ في سورة الجاثية .
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٦٧٢ ، والتبيان للعكبري ٢٢٣ .
(٥) الآية ٢٨ من سورة الجاثية .

معنى زائد ليس في المبدل منه ، هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها .

ومن الأمثلة : شاهدنا الجنود ، فرحة ، الجنود التي انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمة التي أنجبتهم ... " [1].

قال ابن الحاجب في قوله تعالى:﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ...﴾ [2] إنما أعيد الجار والمجرور في قوله : ﴿ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ لأنه لو حذف الثاني لم يكن مرتبطًا لوجوب الضمير فيما وقع مفعولاً ثانيًا ، أو كان كالمفعول الثاني لـ " سَمِعْتُمْ" ولو حذف من الأول لم يكن نصًا في أن الكفر متعلق بـ " الآيات " لجواز أن يكون متعلق الأول غير متعلق الثاني ، لأنك لو قلت : ضربت وأكرمت زيداً " لم يتعين أن يكون متعلق الضرب " زيدًا وإن كان هو الظاهر ، ووجه آخر ، وهو وقعًا جميعًا في سياق يفتقر إلى الضمير ، فلزم لذلك في كل واحد منهما ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زيد مررت به واستهزأت به " لم يحسن إلا بإعادة الضمير فيهما ، لأن الأول هو الواقع خبرًا فلابد من الضمير ، والفعل الثاني معطوف عليه ، ومن حكم كل معطوف أن يفتقر إلى ما افتقر إليه المعطوف عليه " [3] والله أعلم بالصواب .

ـ قال تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ..﴾ [4] قال بهاء الدين السبكي : " وإن كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول ؛ لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصًا والأول عامًا

(١) أي قاعدة معتمدة في القعود على ركبتيها " النحو الوافي ٦٧٦/٣ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٤٠ ، وتمامها ﴿ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾

(٣) الأمالي النحوية ١٥٤/١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٨٥ .

فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ما يرد على قولهم إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول ... وقوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ ثم قال ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ..﴾ فهما وإن اختلفا بكون الأول خاصًا والثاني عامًا متفقان بالجنس .. "[1] .

ـ وقال تعالى : ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ *أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾ [2] .

قال الزمخشري : " أسباب السموات " طرقها وأبوابها وما يؤدي إليها ، وكل ما أدّاك إلى شيء فهو سبب إليه كالرشاء ونحوه،فإن قلت : ما فائدة هذا التكرير ، ولو قيل : لعلي أبلغ أسباب السموات لأجزأ ؟ قلت : إذا أبهم الشيء ثم أوضح كان تفخيماً لشأنه ، فلما أراد تفخيم ما أمل بلوغه من أسباب السموات أبهمهما ثم أوضحهما ، ولأنه لما كان بلوغها أمرًا عجيبًا أراد أن يورده على نفس متشوقه إليه ليعطيه السامع حقه من التعجب فأبهمه ليشوق إليه نفس هامان ثم أوضحه "[3].

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين .... فإن كانا معرفتين ، فالثاني هو الأول غالبًا ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة نحو : لعلي أبلغ الأسباب . أسباب السموات ... " [4].

(١) عروس الأفراح ٣١٥/١ ، ٣١٦ .

(٢) سورة غافر الآيتان ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) الكشاف ٤٢٨/٣ ، إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢١٩/٢ .

(٤) الإتقان ٥٩٢/٢ .

ــ وقال تعالى : ﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ... ﴾ (١)

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ، فإن كانا معرفتين ، فالثاني هو الأول غالباً ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة ، نحو : ﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ) (٢).

ــ وقال تعالى :﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ*أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ (٣)

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس فإن كانا معرفتين ، فالثاني هو الأول غالبًا ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة نحو: " فاعبد الله مخلصًا له الدين ــ ألا لله الدين الخالص .. " (٤)

ــ وقال الله تعالى :﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَباً وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ...﴾ (٥)

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين .. فإن كانا معرفتين ، فالثاني هو الأول غالبًا ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة نحو : ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَباً وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ... ﴾. (٦)

ــ وقال ابن الحاجب : " مملياً على قوله تعالى : ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْأِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ

(١) سورة غافر من الآية ٩ .
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .
(٣) سورة الزمر الآيتان ٢ ، ٣ .
(٤) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .
(٥) سورة الصافات من الآية ١٥٨ .
(٦) الإتقان ٥٩٢/٢ .

وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ ... ﴾[1] إنما أعيد لفظ "التوراة" لأمرين أحدهما : التعظيم المعروف في مثله ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ﴾ [2] وهو كثير ، وقوله :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء [3] ∴ ....

والثاني : رفع اللبس ، لأنه قد تقدم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثار والهدى والنور ، فكان لفظ التوراة أرفع للبس [4] والله أعلم بالصواب .

ـ وقال تعالى :﴿ وَآتَيْنَاهُ الْأِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ... وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْأِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ... ﴾ . [5]

قال ابن الحاجب في قوله تعالى :﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْأِنْجِيلِ...﴾[6] على قراءة حمزة : إما معطوفاً باعتبار المعنى فيما تقدم من قوله ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْأِنْجِيلَ﴾ [7] لأن

---

(١) سورة المائدة من الآية ٤٦ .

(٢) سورة غافر من الآية ٤٤ .

(٣) صدر بيت من الخفيف وعجزه :

.... ∴ نغص الموت ذا الغني والفقيرا

وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥ ، والأشباه والنظائر ٣٠/٨ ، وخزانة الأدب ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٦ ، ١١٨ ، ولسواد بن عدي في الكتاب ٦٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٥/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧٦/٢ ، ولسواد أو لعدي في اللسان " نغص " وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١٥٣/١ ، ٢٨٦ ، ٨٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٩٠/٦ ، ٣٦٦/١١ ، والخصائص ٥٣/٣ ، ومغني اللبيب ٥٠٠/٢ .

والشاهد فيه قوله : " لا أرى الموت يسبق الموت " حيث أعاد الاسم الظاهر مكان الضمير ، وفيه قبح ، إذ كان تكريره في جملة واحدة ، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة .

(٤) الأمالي النحوية ١٥٤/١ .

(٥) سورة المائدة من الآيتين ٤٦ ، ٤٧ .

(٦) سورة المائدة من الآية ٤٧ .

(٧) سورة المائدة من الآية ٤٦ .

المعنى : وآتيناه الإنجيل ليهدي وينور ويصدق ، وليحكم ؛ لأن المعنى ليهدي وينور ويصدق فحسن قوله : " وليحكم " لذلك ، كما جاء قوله :﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [1] وحفظًا ؛ لأن المعنى خلقناها زينة فحسن مجيء " وحفظًا " لذلك ، وأما متعلقًا بفعل مقدر دل عليه قوله : " بما أنزل الله " كأنه قيل : " وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه أنزلناه ، فحذف لذلك .والله أعلم بالصواب .

وإنما أعيد لفظ " الإنجيل " لأنه لو قال : وليحكم أهله ، لاحتمل أن يكون لعيسى وللإنجيل لتقدم ذكرهما جميعًا قبل ذلك فلما قصد إلى نفي الاحتمال أعيد الظاهر .. "[2] والله أعلم بالصواب .

ـ وقال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾ [3] إنما أعيد لفظ الظاهر في هذه الآية ، كما أعيد اسم الله تعالى في مثل قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ ...﴾ [4] وأشباهه لما في الاسم الظاهر من التعظيم ، فلذلك أعيد لفظ " ربي" لما في ذكر "الرب" من التعظيم له ، والعظم للمتكلم فكان التكرير لهذا الظاهر لأجل هذا المعنى أحسن . [5] والله أعلم بالصواب.

ـ وقال الإمام الطيبي في التبيان : " واعلم أن المعرف باللام إذا أعيد كان إياه كما في قوله تعالى :

﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً* إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾[6] لأن التعرف فيه إما للعهد وهو العسر الذي كانوا فيه فهو هو ، أو للجنس الذي يعلمه كل أحد أن العسر ما هو

(١) سورة الصافات الآية ٦ .
(٢) الأمالي النحوية ١/١٣٥ ، ١٣٦ .
(٣) سورة الكهف الآية ٣٨ .
(٤) ورد هذا اللفظ في أكثر من آية . ينظر البقرة ١٩٤ ـ ١٩٦ .
(٥) الأمالي النحوية ١/١٣٠ .
(٦) سورة الإنشراح الآيتان ٥ ، ٦ .

فهو هو أيضاً ، وأما اليسر فمتناول لبعض الجنس فإذا أريد استئناف الكلام دون التكرير تناول الثاني بعضًا غير الأول..."[1]

وبذلك يشترط الطيبي في هذه القاعدة عدم قصد التكرير .

ـ وقال ابن الحاجب في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا... ﴾ [2] .

إنما أعاد " الأهل " بلفظ الظاهر لأحد أمرين :

أحدهما : أن استطعم صفة لقرية فلابد من ضمير يعود من الصفة الجملية إليها ، ولا يمكن عوده إلا كذلك لأنه لو قيل : استطعماهم لكان الضمير لغيرها ، ولو قيل : استطعماها لكان على التجوز إذ القرية لا تستطعم حقيقة ، فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد إلى القرية ولا يمكن ذكره " إلا وهو مضاف إليه " إلا بذكر المضاف ولا يمكن ذكر المضاف مضمرًا لتعذر إضافة المضمر تعين ذكره ظاهرًا ، ولا يرد عليه أن " استطعما" جواب لإذا لا صفة لقرية ، لأنا نقول : الظاهر أنه صفة لقرية وإن قال هو جواب إذا لقوله في القصة الأخرى ﴿ فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلاماً فَقَتَلَهُ قَالَ .. ﴾ [3] فقال ـ ها هنا ـ جواب إذا متعين ولا يستقيم أن يكون " فقتله " جوابه إذ الماضي الواقع في جواب "إذا" لا يكون بالفاء فتعين فيه " قال " وإذا كان كذلك فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا النمط في أن قال هو الجواب لأنها سيقت سياقًا واحدًا.

والثاني : أن " ألأهل " لو أضمر لكان مدلوله مدلول الأول ، ومعلوم أن مدلول الأول جميع " الأهل " ألا ترك أنك إذا قلت : أتيت أهل قرية كذا إنما تعني وصلت إليهم ، فلا خصوصية لبعضهم دون بعض ، والاستطعام في العادة إنما يكون لمن

(١) التبيان في البيان ص ٢٤٩ ، وينظر أيضًا : عروس الأفراح ٣١٣/١ .

(٢) سورة الكهف من الآية ٧٧ .

(٣) سورة الكهف من الآية ٧٤ .

يلي النازل بهم منهم ، وهم بعضهم فوجب أن يقال " استطعما أهلها " لئلا يفهم استطعموا جميع الأهل ، وليس كذلك [1]. والله أعلم بالصواب .

ـ إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ... فان كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالباً دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة نحو قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ*صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ [2] فكلمة " صراط " الثانية بدل كل من كل من الأولى ؛ لأن صراط الذين أنعم الله عليهم ، هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تمامًا [3] فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول [4] .

قال الأنباري : " فأما بدل الكل من الكل فقولك : جاءني أخوك زيد ، ورأيت أخاك زيدًا ، ومررت بأخيك زيد ، قال الله تعالى ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ*صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ﴾. [5][6]

فالصراط المستقيم ، وصراط المنعم عليهم متطابقان معنى ، لأنهما كليهما ، يدلان على معنى واحد .. وكرر " الصراط " لعلة تقرب مما ذكرت في " الرحمن الرحيم " وذلك أن الصراط هو : المكان المهيأ للسلوك ، فذكر في الأول المكان ، ولم يذكر السالكين ، فأعاده مع ذكرهم فقال : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ أي : الذي يسلكه النبيون والمؤمنون ، ولهذا كرر أيضًا في قولهم " إلى صراط مستقيم

(١) الأمالي النحوية ١٠٨/١ ، وينظر : عروس الأفراح للسبكي ٣١٥/١ ، ٣٢٢ .
(٢) من الآيتين ٦ ، ٧ في سورة الفاتحة .
(٣) النحو الوافي ٦٦٦/٣ ، إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٣٠ .
(٤) شرح شذور الذهب ص ٤٤٠ .
(٥) أسرار العربية ٢٩٨ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥٧ ، شرح اللمعة البدرية ٢٩٥/٢ .
(٦) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص ٢٢ ، الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ .

صراط الله " لأنه ذكر المكان المهيأ ، ولم يذكر المهيئ ، فأعاده مع ذكره فقال : " صراط الله " أي الذي هيأه للسالكين .. " [١].

قال الإمام الطيبي في المسند إليه وكونه مبدلاً : لإرادة تكرير الحكمة ، وذكر المسند إليه بعد توطية ذكر لزيادة التقدير ، وفائدته المبالغة كما في قوله تعالى ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ*صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ [٢] أبدل ليكون شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه ، لأنه إذا أطرق السمع أولاً فيهما ذهب بالسامع كل مذهب ، وإذا عقب بالتفسير تمكن عنده فضل تمكن كأنه تعالى قال : من أراد طريقًا جامعًا لأنواع الخير فعليه بصراط المسلمين ، فإنه العلم المشار إليه المتعين لذلك من غير مدافع ولا منازع " .[٣]

" أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة "

قال السهيلي في قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ*صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ [٤] ما فائدة البدل في الدعاء ، والداعي مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ، والبدل يقصد به بيان الاسم الأول؟ .

والجواب عن هذا السؤال ، وهو : ما فائدة البدل في الدعاء ؟ أن الآية وردت في معرض التعليم للعباد الدعاء ، وحق الداعي أن يستشعر عند دعائه ما يجب عليه اعتقاده مما لا يتم الإيمان إلا به ؛ إذ "الدعاء مخ العبادة .. " [٥] والمخ لا يكون إلا في عظم ، والعظم لا يكون إلا تحت دم ولحم ، فإذا احضار معتقدات

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن ص ٢٢ ، الإتقان في علوم القرآن ٢/٥٩٢ .
(٢) سورة الفاتحة الآيتان ٦ ، ٧ .
(٣) التبيان في البيان ص ٢٥٥ .
(٤) سورة الفاتحة الآيتان ٦ ، ٧ .
(٥) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الدعاء ، باب ما جاء في فضل الدعاء " عن أنس ابن مالك .

الإيمان عند الدعاء ، وجب أن يكون الطلب ممزوجًا بالثناء ، فمن ثم جاء لفظ الطلب للهداية ولفظ الرغبة مشوبًا بالخبر تصريحًا من الداعي بمعتقده ، وتوسلاً من الداعي بذلك المعتقد إلى ربه ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم ، والمخالفون للحق يزعمون أنهم على الصراط المستقيم أيضًا ، والداعي يجب عليه اعتقاد خلافهم ، وإظهار الحق الذي في نفسه ، لذلك أبدل وبين ليمرن اللسان على ما اعتقده الجنان ، فأخبر مع الدعاء أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين لا من خالفهم من الكافرين[1] ..

ـ وقال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول ... ومن أمثلة إعادة المعرفة معرفة ومما نحن فيه قوله ﷺ : "لاتسبوا الدهر فإن الله هو الدهر ... "[2] قيل : الثاني غير الأول ، وإنما هو مصدر بمعنى الفاعل ، أي الله هو الدهر المتصرف .

وقال الراغب : معناه الله فاعل ما يضاف إلى الدهر ، فإذا سببتم الذي تعتقدون أنه فاعل ذلك فقد سببتم الله تعالى ، والحق أن المراد لا تسبوا الفاعل الحقيقي الذي تعتقدون أنه الدهر ، فإن الله هو الفاعل الحقيقي ، فحينئذ الدهر في الموضعين واحد ، فهو على القاعدة وهذا الذي قاله الراغب حسن ، إلا أن الجمع بينه وبين قوله ﷺ حين بلغه سب المشركين له " إنهم يسبون مذمما وأنا محمد[3] يحتاج إلى تأمل .."[4]

---

(١) نتائج الفكر ٣٠٠ ، ٣٠١ بتصرف .

(٢) بهذا اللفظ أخرجه مسلم في " الألفاظ من الأدب وغيرها " باب : النهي عن سب الدهر (الحديث رقم ٢٢٤٦) .

(٣) الحديث أخرجه البخاري في "المناقب" باب : ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ٣٩١/٢ (الحديث رقم ٣٥٣٣) من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ .

(٤) عروس الأفراح ٣١٧/١ ، ٣١٨ .

ـ وقال ابن هشام : " وعلى الثالث : يقصد المقدمة الثالثة : وهي أن المعرفة إذا أعيدت معرفة ، كان الثاني عين الأول قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ..﴾[1] ، فإن الملك الأول عام ، والثاني خاص ... " [2].

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ومما أعيدت فيه المعرفة معرفة والثاني غير الأول بالقرائن .. من ذلك قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ فالملك الذي يؤتيه الله العبد لا يمكن أن يكون نفس ملكه ، فقد اختلفا وهما معرفان ؛ لكن يصدق أنه إياه باعتبار أصل الاشتراك في الاسم كما صرح بنحوه في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [3] فقد أعاد الضمير في الفضل المستغرق باعتبار أصل الفضل ، ومما ذكرناه يعلم أن قول بعض البيانيين " أن تؤتى الملك من تشاء " لا يمكن أن يكون من وضع الظاهر موضع المضمر لا تحقيق له .. ونظيرها قوله تعالى : ﴿ أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [4] إلا أن العزة الأولى نظير الملك الثاني ، والعزة الثانية نظير الملك الأول . [5]

ـ وقال ابن هشام : " وعلى الثالث ـ يقصد المقدمة الثالثة ، أو الإشكال الثالث وهو : أن المعرفة إذا أعيدت معرفة ، كان الثاني عين الأول ـ قوله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ..﴾[6] . فإن الأولى القاتلة ، والثانية المقتولة ، وكذلك بقية الآية ... " [7] وهي : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ

(١) سورة آل عمران من الآية ٢٦ .
(٢) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ ، وينظر حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٣/٢ .
(٣) سورة آل عمران من الآية ٧٣ .
(٤) سورة النساء من الآية ١٣٩ .
(٥) عروس الأفراح ٣١٨/١ .
(٦) سورة المائدة من الآية ٤٥ .
(٧) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ .

وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ..﴾ ووافقه في هذا الرد الشيخ بهاء الدين السبكي حيث قال : " وإن كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول ؛ لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصًا والأول عامًا فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها ، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ... قوله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ..﴾ أي القاتلة بالمقتولة ... " [1] فالقول ما قاله ابن هشام والسبكي .

ـ وقال تعالى :﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ...﴾ [2].

وأورد على هذه المقدمة قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ...﴾ فالكتاب الثاني غير الأول مع أنهما معرفتان ، قلنا القواعد الأدبية دليلها الاستقراء فهي ظنية فلا يضر خروج فرد أو أفراد قليلة لأن بناءها على الكثرة على أن الأصل قد يترك عند تعذر العمل به ، كما تترك الحقيقة عند التعذر ، وقد تحقق التعذر هنا فيما يذكر ، فأن الكتاب الأول لما وصف بقوله ﴿ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ...﴾ وجعل الثاني بيانًا لما بين يديه ليمكن صرفها إلى الأول .. " [3]

قال الدسوقي : " وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ...﴾ [4].

---

(١) عروس الأفراح ٣١٥/١ .

(٢) سورة المائدة من الآية ٤٨ .

(٣) مغنى اللبيب ٢ / ٦٥٧ .

(٤) حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٤/٢ .

- وقال تعالى : ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ... قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ...﴾ (١)

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه،فمن ذلك ما يرد على قولهم إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول قوله تعالى : ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ... قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ...﴾ يحتمل أن تكون الأولى هي الثانية ، وألا تكون ... " . (٢)

- وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ...﴾ (٣)

إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ، لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ، فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالباً ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة . (٤)

لكن رد السبكي هذه القاعدة فقال : " ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ما يرد على قولهم : "إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول ... ومما أعيدت فيه المعرفة معرفة ، والثاني غير الأول بالقرائن قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ... ﴾ (٥) فإن الأول القرآن ، والثاني التوراة والإنجيل ... (٦).

(١) سورة القصص من الآيتين ٢٥ ، ٢٦ .
(٢) عروس الأفراح ٣١٥/١ : ٣١٧ بتصرف .
(٣) سورة العنكبوت من الآية ٤٧ .
(٤) عروس الأفراح ٣١٨/١ ، والإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣ بتصرف .
(٥) عروس الأفراح ٣١٨/١ ، ٣١٩ .
(٦) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٣/٢ .

ـ وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ... ﴾ (١)

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وإن كان معرفتين بأداة جنسية ، فالثاني هو الأول ؛ لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصًا والأول عامًا فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ما يرد على قولهم: " إذا كانا معرفتين ، فالثاني هو الأول ، .. وقوله تعالى ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾ (٢) الآية أي القاتلة بالمقتولة ... فإنهما معرفتان ، والثاني غير الأول ، وهذه الآية الكريمة من الشواهد التي استشهد بها السبكي على نقض القاعدة السابقة تبعًا لابن هشام .

وقال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالبًا ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة ... ثم ذكر ما قاله السبكي في الآية السابقة قائلاً : " قال الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة فإنها منتقضة بآيات كثيرة ، منها في القيم الأول ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ الآية ، فإنها معرفتان ، والثاني غير الأول ... " . (٣)

ـ وقال تعالى : ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾. (٤)

(١) سورة البقرة من الآية ١٧٨ .

(٢) عروس الأفراح ٣١٥/١ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣ بتصرف .

(٤) سورة الرحمن الآية ٦٠ .

قال ابن هشام : " وعلى الثالث ــ يقصد ما يرد على المقدمة الثالثة من الإشكالات ــ وهي : أن المعرفة إذا أعيدت معرفة ، كان الثاني عين الأول ــ قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ فإن الأول العمل ، والثاني الثواب ... " (١)

وقال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وإن كان معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول ، لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصاً والأول عامًا فهو داخل في الأول ضرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها، ولو مشينا على إطلاق القاعدة لورد عليهم ما يعسر جوابه ، فمن ذلك ما يرد على قولهم: إذا كانا معرفتين فالثاني هو الأول ، وهو قوله تعالى ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ فإنهما معرفتان ، والثاني الثواب ، والأول العمل ، والثاني غير الأول ، لأنهما عهديتان لمعهودين ، أو جنسيتان ... " (٢).

ــ وقال تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً *إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (٣)

قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ، فإن كانا معرفتين فالثاني هو الأول غالبًا ، دلالة على المعهود الذي هو في الأصل في اللام أو الإضافة .

تنبيه : قال الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح وغيره : إن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة فإنها منتقضة بآيات كثيرة ، منها في القسم الأول : ﴿ هَلْ

(١) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ .

(٢) عروس الأفراح ٣١٥/١ ، وينظر : الإتقان في علوم القرآن ٥٩٣/٢ .

(٣) سورة الإنسان الآيتان ١ ، ٢ .

أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ... ﴾ ثم قال : إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾.. فإن الأول آدم والثاني ولده" (١)

الخلاصة :

وخلاصة القول فى هذه المقدمة وهي قولهم : " المعرفة إذا أعيدت معرفة : كان الثاني عين الأول " ، وإنما كان الثاني عيناً فى هذه المقدمة حملاً لـه علـى المعهود الذى هو الأصل فى اللام والإضافة .

وإنما يعاد لفظ المعرفة معرفة لأغراض منها :

١ـ التهديد والتخويف والتنبيه على عظم الأمر ، فإعادة الظاهر فى ذلـك أبلغ من إعادة الضمير ومثل : " يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال ... و : " فمأواهم النار ... وقيل لهم ذوقوا عذاب النار " .

٢ـ وإن كانا معرفتين بأداة جنسية فالثاني هو الأول ؛ لأن الجـنس غيـر متعدد مثل : " شهر رمضان الذى ... فمن شهد منكم الشهر فليـصمه " و : " إن يتبعون إلا الظن وإن الظن ... " .

٣ـ وإن كان الثاني خاصاً ، والأول عاماً ، فهو داخل فى الأول ضـرورة اشتمال العام على الخاص ، كما يشتمل الأخص على الأعم هذا هو التحقيق فيها ..

٤ـ قد يتحد البدل والمبدل منه فى اللفظ إذا كان مع الثاني زيـادة بيـان وإيضاح .

٥ـ أن الشئ إذا أبهم ثم أوضح كان ذلك تفخيماً لشأنه مثل : " لعلي أبلـغ الأسباب، أسباب السموات .." .

٦ـ رفع اللبس ، ونفي الاحتمال .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣ بتصرف . عروس الأفراح ٣١٤/١.

وقد ذكر شواهد لهذه القاعدة منها ما يؤيدها ، ومنها ما يعارضها وينقضها.

وبعد عرض الشواهد فى هذه المقدمة يتبين لنا صحة ما ذهب إليه ابن هشام من التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وتابعه الطيبي والشيخ بهاء الدين السبكي والسيوطي .

الفصل الرابع

إعادة المعرفة نكرة

المقدمة الرابعة

المعرفة إذا أعيدت نكرة : كان الثاني عين الأول

عقد ابن هشام في المغني بابًا [الباب السادس من الكتاب] في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ، وذكر في الموضع الرابع عشر : قولهم : " إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ، أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة : كان الثاني عين الأول " جعله عينًا في هذه المقدمة بناءً على أحد قولين ذكرهما السبكي في هذه المقدمة ، ومشى عليه العلامة ، السعد في التلويح: ، على أن المعرفة إذا أعيدت نكرة تكون غيراً وهو القول الثاني " . (١)

ويشهد لهذه الصورة قول الحماسي :

صفحنا عن بني ذهل ∴ وقلنا : القوم إخوان

عسى الأيام أن يُرْجِعْـ ∴ ـن قومًا كالذي كانوا (٢)(٣)

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٢٨٣ .

(٢) البيتان من الهزج ، وهما للفند الزماني " شهل بن شيبان " في أمالي القالي ٣٢/١ ، وحماسة البحتري ٥٦ ، والحيوان ٤١٥/٦ وفيه " وروى للفند الزماني ، ولا أظنه له" وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، وسمط الآلى ٥٧٨ ، وشرح ديوان حماسة المرزوقي ٣٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٥٦/٢ .

والشاهد فيهما : أن المعرفة ، وهي قوله " القوم " أعيدت نكرة ، فكان الثاني عين الأول ، و"النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ، أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول " .راجع المغني ٦٥٦/٢ ــ ٦٥٧

(٣) مغني اللبيب ٦٥٦/٢ ، وانظر : عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي ٣١٣/١.

قال الدسوقي : " قوله : صفحنا إلخ " معناه : عفونا ، وحقيقته أعرضنا عنهم ، ووليناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا ، أي : جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم، ومعنى قوله : يرجعن قومًا كالذي كانوا : يردد أمرهم إلى الائتلاف والتواد كالذي كانوا عليه ، ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذف النون تخفيفًا كما في قول الشاعر :

وإن الذي حانت بفلج دماءهم ∴ هم القوم كل القوم يا أم خالد

قوله : " وقومًا " أي أن يرجعن كالقوم الأول .. " . (١)

ـ وقال تعالى :﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآناً عَرَبِيّاً ... ﴾ (٢)

ـ قال السيوطي : " إذا ذكر الاسم مرتين ، فله أربعة أحوال ، لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو الأول نكرة والثاني معرفة ، أو بالعكس ... " .

وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة ، فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن فتارة تقوم قرينة على التغاير ... وتارة تقوم قرينة على الاتحاد ، نحو ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآناً عَرَبِيّاً ... ﴾ (٣).

ـ وقال تعالى : ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾(٤)

ـ وقوله تعالى : ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٥)

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ٢٨٣/٢ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٩٤٤/٢.

(٢) سورة الزمر الآيتان ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) الاتقان في علوم القرآن ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣ بتصرف .

(٤) سورة النحل من الآية ٢٢ .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٦٣ .

الشاهد في البيت قوله : " أخاه غدوا " حيث أبدل النكرة ، وهي قوله " غدوا" من المعرفة ، وهي قوله " أخاه " وهذا جائز ، وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير وذلك ظاهر بأدنى تأمل .

ـ وقول الشاعر :

إن النجوم نجوم الأفق أصغرها

في العين أذهبها في الجو اصعادا[1]

فكلمة " نجوم " الثانية بدل كل من كل من الأولى ؛ لأن المراد من نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة " نجوم " الأولى .

ـ وقال أبو علي في البيت الذي أنشده أبو عبيدة :

وأدخل الجوف أجواف البيوت على

مثل النساء رجال ما لهم غير[2]

فالجوف واحد ، يراد به الكثرة ؛ ألا ترى أنه لا يخلو من أن يراد به الإفراد أو الكثرة ، فلو أريد به المفرد ، لم يجز ؛ لأن البدل إنما يكون وفق المبدل منه ، أو بعضه ، ولا يكون أن يزيد عليه فإذا كان كذلك علمت أن الجوف يراد به الكثرة ، فلذلك استقام أن تبدل الأجواف منه فصار بمنزلة : ضربت زيدًا رأسه . [3]

ـ ومثل هذا قول الشاعر :

إن الأسود أسود الغاب همتها

غدا) والمقتضب ٢/٢٣٨ ، ٣/١٥٣ ، والممتع لابن عصفور ٢/٦٢٣ ، والمنصف ١/٦٤ ، ٢/١٤٩ .

(١) البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله .

وهو فى كتاب الشعر ٢ / ٤٧٦ ، النحو الوافي ٣ / ٦٦٦ .

(٢) البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله .

(٣) كتاب الشعر ٢/٤٧٥ ، ٤٧٦ .

يوم الكريهة في المسلوب لا السب[1]

فكلمة " أسود " الثانية بدل كل من كل من الأولى ؛ لأن المراد من "أسود الغاب " هو عين المراد من كلمة " الأسود " الأولى .

ـ وأنشد في الأساس :

دع عنك سلمى قد أتى الدهر دونها

وليس على دهر لشيء معول[2]

وبالذي أورده ابن هشام في الرد على من قال : " إن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت عين الأولى " وأن " المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى " ، أي غير المعرفة المتقدمة ؛ لأنها لو كانت عينًا لكان المناسب تعريفها لما تقدم أنهم يتحاشون عن تكرر الألفاظ لا لفائدة . فلو أريد بها الأول لأتى بالضمير ، أو ما يشاربه إليه كالتعريف وهذا مذهب الجمهور .

وذهب صاحب الكشف إلى أنها كالثانية تكون عينًا ، قال لأن المعرفة مستغرقة للجنس ، والنكرة متناولة لبعض الجنس فيكون داخلاً في الكل لا محالة مقدمًا كان أو مؤخرًا .. قال تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ * وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ...﴾ [4] ، وقال تعالى :

---

(١) النحو الوافي ٣ / ٦٦٧ .
المسلوب : الغنيمة التي يأخذها الغالب من المغلوب .

(٢) البيت من الطويل،وهو بلا نسبة في كتاب العين ١٣٨/٢ ، ٢٤٨ ، وأساس البلاغة ٣١٧ (عول) ، عروس الأفراح للسبكي ٣١٧/١ .

(٣) سورة الأنعام الآيتان ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٦ .

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ...﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ...﴾(٢) ، ومثل : ضربت زيدًا رجلا صالحا ... إلى ما لا يحصى كثرة ، وهذه المقدمة كالثانية في الاحتمالات في التعريف والتنكير المتقدمة ، فإن كانت " أل " للعهد في المفرد كما إذا قلنا : رأيت الرجل وأكرمت رجلا ، أو المثنى فالثاني غيرالأول ، وفي الجمع إن قلنا بعمومه وإذا تحقق ما تقدم في المقدمتين الأوليين فكذلك يجري في هذه المقدمة غير أن النكرة هنا لا تدخل تحت المعرفة مراعاة للتنكير ولا يخفى تقديرها فلا حاجة إلى الإطالة .. وبالله التوفيق .

رد ابن هشام ما قيل في هذه المقدمة من أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كان الثاني عين الأول ، وبين أن في التنزيل آيات ترد هذه الأحكام السابقة فقال : " وعلى الرابع ــ يقصد المقدمة الرابعة : وهو أن المعرفة إذا أعيدت نكرة ، كان الثاني عين الأول ــ قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ ... ﴾ (٣) ، وقوله:

بلاد بها كنا وكنا من أهلها

إذ الناس ناس والزمان زمان (٤)

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٣ .

(٢) سورة الزخرف من الآية ٣٢ .

(٣) سورة النساء من الآية ١٥٣ .

(٤) البيت من الطويل ،وهو لرجل من عاد في الأغاني ١٠٥/٢١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٧/٣ وشرح شواهد المغني ٩٤٧/٢ ، واللسان "أنس" ومغني اللبيب ٦٥٧/٢ ، ويروى البيت : بلاد بها كنا ونحن نحبها

ويروى أيضًا : إذ الناس ناس والبلاد بلاد

والشاهد فيه قوله : " إذ الناس ناس والزمان زمان " حيث المعنى : إذ الناس ناس لا يتغيرون عن أحوالهم والزمان كذلك لا يتغير عن حاله ، ولو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الأخبار به عن فائدة .

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه لم يكن في الإخبار به عنه فائدة ، وإنما هذا من باب قوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري

لله دري ما أجن صدري [1]

أي : وشعري لم يتغير عن حالته .... " [2] وكذا يقال في البيت أي إذ الناس لم يتغيروا ، والزمان لم يتغير .

وقال ابن منظور : " فهذا على المعنى دون اللفظ ، أي : إذ الناس أحرار والبلاد مخصبة ، ولولا هذا الغرض ، وأنه مراد معتزم لم يجر شيء من ذلك لتعرى الجزء الأخير من زيادة الفائدة عن الجزء الأول ، وكأنه أعيد لفظ الأول من الإدلال والثقة بمحصول الحال وكذلك كل ما كان مثل هذا .. " . [3]

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول ... ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة ... ومنه : " إذ الناس ناس والزمان زمان " [4]

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول .. وكذلك قوله تعالى :

---

(١) الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى ٣٥٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/١ والخصائص ٣٣٧/٣ ، والدرر ١٨٥/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦١٠ وشرح شواهد المغني ٩٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٩٨/١ ، ٨٣/٩ ، والمنصف ١٠/١ ، همع الهوامع ٦٠/١ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٠٧/٨ ، ٤١٢/٩ ، والدرر ٧٩/٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٣ ، ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ٣٢٩/١ ، ٤٣٥/٢ ، ٤٣٧ ، والهمع ٥٩/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٦٥٧/٢ ، ٦٥٨ .

(٣) اللسان " أنس " .

(٤) عروس الأفراح ٣١٧/١ .

﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ ... ﴾ (١)(٢).

وقال السيوطي في الآية : وإن كان الأول معرفة ، والثاني نكرة ، فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير ، نحو ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ ... ﴾ (٣).

ـ وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرائيلَ الْكِتَابَ * هُدىً... ﴾ (٤)

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول ... ومن أمثلة إعادة المعرفة نكرة ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرائيلَ الْكِتَابَ * هُدىً... ﴾ (٥).

وقال السيوطي : " وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة ، فلا يطلق القول ، بل يتوقف على القرائن ، فتارة تقوم قرينة على التغاير ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرائيلَ الْكِتَابَ * هُدىً... ﴾ (٦)

وأوردا قول الزمخشري أيضًا : المراد بالهدى جميع ما أتاه في باب الدين من المعجزات والتوراة والشرائع ، وبهدى الإرشاد والتذكرة"(٧).

فالهدى الثاني غير الأول لقيام القرينة على التغاير كما صرح الزمخشري .

---

(١) سورة النساء من الآية ١٥٣ .

(٢) عروس الأفراح ٣١٧/١ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٣/٢ .

(٤) سورة غافر ٥٣ ، ٥٤ .

(٥) عروس الأفراح ٣١٧/١ .

(٦) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٣/٢ .

(٧) الكشاف ٤٣٢/٣ .

ـ وقال تعالى : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾. (١)

قال الشيخ بهاء الدين السبكي : " وقد تقوم قرينة على أن الثاني غير الأول ، كقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (٢) ووافقه السيوطي في هذا الرأي حيث قال : " وإن كان الأول معرفة ، والثاني نكرة فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن ، فتارة تقوم قرينة على التغاير نحو : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (٣).

ـ وقد تبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (٤) والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة ـ لا محضة ـ لأن النكرة المختصة الخالية من فائدة التعريف ـ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ـ قد تفيدما لا تفيده المعرفة المشتملة على فائدة التعريف ، ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل ـ كما عرفناه فيما سبق ـ لا يتحقق بالنكرة المحضة . (٥)

قال سيبويه : " وإن شئت قلت : دخلوا رجل فرجل ، تجعله بدلاً كما قال عز وجل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ...﴾ (٦)(٧).

وقال أيضًا : " وتقول : هذا زيد رجل منطلق " على البدل ، كما قال تعالى جُده : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ...﴾ (٨) فالنكرة لا توصف إلا بنكرة ، والمعرفة لا

(١) سورة الروم من الآية ٥٥ .
(٢) عروس الأفراح ٣١٧/١ .
(٣) الإتقان في علوم القرآن ٥٩٣/٢ .
(٤) سورة العلق من الآيتين ١٥ ، ١٦ . .
(٥) النحو الوافي ٦٧٥/٣ .
(٦) سورة العلق ١٥ ، ١٦ .
(٧) الكتاب ٣٩٨/١ ، ٩/٢ .
(٨) الكتاب ٦/٢ .

توصف إلا بمعرفة ، كما قال سيبويه أيضًا : " واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة ... " . (١)

وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ...﴾ :

أقول : لا تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة كما اختاره المصنف " ابن الحاجب " وهو رأي صاحب المفصل حيث قال : " وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر ، قال الله عز وجل ﴿ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ...﴾ (٣) خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية ... " . (٤)

وبه قال السهيلي في نتائج الفكر حيث قال : " في بدل النكرة من المعرفة : استشهد في هذا الباب بقوله عز وجل : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ فإن قيل : ما فائدة البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة ، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها ؟ ، فالجواب : أن نقول : الآية نزلت في رجل بعينه ، وهو أبو جهل ، ثم تعلق حكمها بكل من اتصف بصفته فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره ، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلة الآية بسببه ، وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون منعوتة ، وإلا لم يقع بها فائدة ، ولا كانت بيانًا لما قبلها .. " . (٥)

---

(١) الكتاب ٦/٢ .

(٢) من الآيتين ٥٢ ، ٥٣ في سورة الشورى .

(٣) من الآيتين ١٥ ، ١٦ في سورة العلق .

(٤) المفصل للزمخشري ١٦٦ ، ١٦٧ ، شرح المفصل ٦٨/٣ .

(٥) نتائج الفكر ٢٩٨ .

وقال ابن الحاجب : " وقد سئل عن قوله تعالى﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ*نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ... ﴾ فقيل : لم حسن الجمع بين الناصية ، وناصية كاذبة خاطئة وهلا اقتصر على إحداهما دون الأخرى ، فالجواب : أن الأولى ذكرت للتنصيص على ناصية المذكور الناهي ، وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرًا كل ناصية هذه صفتها .. " [1] والله أعلم بالصواب .

الخلاصة :

خلاصة القول فى هذه المقدمة وهي قولهم : " المعرفة إذا أعيدت نكرة : كان الثاني عين الأول " جعله عيناً فى هذه المقدمة بناءً على أحد قولين ذكرهما السبكي فى عروس الأفراح حيث قال : " وإن كان الأول معرفة ، والثاني نكرة فقولان " .

وقال السيوطي : " وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة ، فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن فتارة تقوم قرينة على التغاير ... وتارة تقوم قرينة على الاتحاد مثل قوله تعالى : " ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون ، قرآناً عربياً ... "(الزمر ١٧) .

وبالذي أورده ابن هشام فى الرد على من قال : " إن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت عين الأولى " ، وأن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، أى غير المعرفة المتقدمة ؛ لأنها لو كانت عيناً لكان المناسب تعريفها لما تقدم أنهم يتحاشون عن تكرر الألفاظ لا لفائدة ، فلو أريد بها الأول لأتى بالضمير ، أو ما يشار به إليه كالتعريف ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب صاحب الكشف إلى أنها كالثانية تكون عيناً ، قال لأن المعرفة مستغرقة للجنس ، والنكرة متناولة لبعض الجنس فيكون داخلاً فى الكل لا محالة مقدماً كان أو مؤخراً .

(١) الأمالي النحوية ١/١٥٠ .

وقد ذكر ابن هشام بعض الشواهد التى ترد هذه القاعدة ، وأنه قد تعاد المعرفة نكرة ، ويكون الثاني غير الأول ...

قال السيوطي : " وإن كان الأول معرفة ، والثاني نكرة ، فلا يطلق القول بل يتوقف على القرائن ، فتارة تقوم قرينة على التغاير ، نحو :" يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء ... " (سورة النساء ١٥٣) .

وقوله تعالى : " ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب هدى وذكر لأولى الألباب ... " (غافر ٥٣ ، ٥٤) ، فالمراد بالهدى جميع ما أتاه فى باب الدين من المعجزات والشرائع ، وبهدى الإرشاد والتذكرة ...

وقوله تعالى : " ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة " ، فالساعة الأولى " قيام الساعة " أى القيامة ، والثانية " ساعة الدنيا " .

فالقول ما قاله ابن هشام والطيبي والسبكي والسيوطي فى هذه المقدمة وعدم إطلاق القول ، بل يتوقف على القرائن فتارة تقدم قرينة على التغاير ، وتارة تقوم قرينة على الإتحاد فالقول ما ذهبوا إليه . والله أعلم

الخاتمة

الخاتمة

نتائج البحث :

* عقد ابن هشام لقاعدة التعريف والتنكير في المغني بابًا [الباب السادس من الكتاب] في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، وذكر في الموضع الرابع عشر ، قولهم : إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ، أو أعيدت المعرفة معرفة ، أو نكرة : كانت عين الأولى أن هذا ليس على إطلاقه بل غالبًا فقد أوردت تبعًا لابن هشام والسبكي والسيوطي ما ينقض هذا الكلام .

* قاعدة التعريف والتنكير كثيرة النفع في كل علم ، في النحو ، والبلاغة ، والفقه والتفسير ، ويكثر ذكرها في كتب الحنفية في أصول الفقه ، مثل : كتاب الهداية ، وكتاب النهاية ، وشرح المنار ، وعليها يترتب الكثير من الأحكام الفقهية في النذور والطلاق وغيرها من الأحكام .

* هذه القاعدة الظاهر أنها غير محررة ، والتحقيق أن يقال : إن كان الاسم عامًا في الموضعين فالثاني هو الأول ، لأن من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد ، وسواء كانا معرفتين عامتين ، أم نكرتين عامتين كوقوعهما في حيز النفي أما إذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي ، وإن كان الثاني فقط عامًا،فالأول داخل فيه ضرورة استغراق العام لذلك الفرد سواء كانا معرفًا أم منكرًا ، وسواء كان الأول معرفًا بالألف واللام العهدية أم منكرًا ، قاله السبكي في عروس الأفراح .

وإن كانا خاصين بأن يكونا معرفتين بأداة عهدية ، فلذلك بحسب القرينة الصارفة إلى المعهود ، فإن صرفتها إليه انصرفت ، وإن صرفت الأول منهما فالظاهر أن الثاني مثله ، وإن كانا مشتملين على الألف واللام الجنسية ، فالأول هو

الثاني . لأن الجنس لا يقبل التعدد ، قال التنوخي في قوله تعالى ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (الشرح:٦) إنما معنى العسر واحدًا ، لأن اللام طبيعية والطبيعية لا ثاني لها ، يعني أن الجنس كلي ، والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد . قاله السبكي في عروس الأفراح .

* أن مما يجب التنبه له : أن المراد بذكر الا م مرتين كونه مذكورًا في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل ، بأن يكون أحدهما معطوفًا على الآخر ، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح ، وأن يكونا من متكلم واحد ، ودفع بذلك إيراد آية القتال : ﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾(البقرة: من الآية٢١٧) لأن الأول فيها محكي عن قول السائل ، والثاني محكي من كلام النبي ﷺ . قاله السبكي في عروس الأفراح .

* قلنا إن هذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب أصول الفقه الحنفي،وذكر السبكي في عروس الأفراح منها قوله : قال في الهداية : من قال سدس مالي لفلان ، ثم قال في ذلك المجلس أو غيره سدس مالي لفلان ، فله سدس واحد ، لأن السدس ذكر معرفًا بالإضافة ، والمعرفة متى أعيدت يراد بالثاني عين الأول ، هذا المعهود في اللغة .

وقال في النهاية من كتبهم أيضًا فيما لو قال : انت طالق نصف تطليقة ، وربع تطليقة ، المنكر إذا أعيد منكرًا ، فالثاني غير الأول ، وإن قال : نصف تطليقة وثلثها أو سدسها لم تطلق إلا واحدة للإضافة ، وفي شرح المنار لحافد الدين : النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية الأولى لدلالة العهد .

المصادر والمراجع

(١)	الإتقان في علوم القرآن للسيوطي . تحقيق / أحمد بن علي ـ دار الحديث ـ القاهرة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
(٢)	أساس البلاغة للزمخشري . تحقيق / عبد الرحيم محمود ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
(٣)	أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق / محمد بهجت البيطار ـ دمشق سنة ١٩٥٧م.
(٤)	الأشباه والنظائر للسيوطي . تحقيق / عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة دار الرسالة بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
(٥)	إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس . تحقيق د / زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية .
(٦)	إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م.
(٧)	الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني . تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء . الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ـ بيروت ـ الطبعة السادسة ١٩٨٣م.
(٨)	أمالي المرتضي ـ غرر الفوائد ودرر القلائد . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
(٩)	الأمالي النحوية لابن الحاجب [أمالي القرآن الكريم] تحقيق/ هادي حسن حمودي ـ عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية

	الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
(١٠)	إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
(١١)	البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .
(١٢)	البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني تحقيق / عبد القادر أحمد عطا ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
(١٣)	البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري . دارسة وتحقيق الدكتور / جودة مبروك محمد . ط مكتبة الآداب ـ القاهرة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
(١٤)	التبيان في البيان للإمام الطيبي . تحقيق د / عبد الستار حسين زموط ـ ط دار الجيل بيروت . الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
(١٥)	التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
(١٦)	توضيح المقاصد والمسالك للمرادي . تحقيق الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان ـ الطبعة الأولى الناشر مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة .
(١٧)	حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
(١٨)	حماسة البحتري . اعتنى بضبطه لويس شيخو ـ بيروت ـ بدون .

(١٩)	الحيوان للجاحظ . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ــ دار الجيل ، ودار الفكر ــ بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
(٢٠)	خزانة الأدب للبغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
(٢١)	الخصائص لابن جني . تحقيق / محمد علي النجار . دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ بدون .
(٢٢)	الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي .
(٢٣)	الدرر اللوامع للشنقيطي . تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ــ دار البحوث العلمية ــ الكويت ــ الطبعة الأولى ١٩٨١م.
(٢٤)	شرح أبيات سيبويه للسيرافي . دار المأمون للتراث . دمشق وبيروت ١٩٧٩م.
(٢٥)	شرح أشعار الهذليين صنعة أبي الحسن السكري . تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة . القاهرة .
(٢٦)	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة ــ الأولى ١٩٥٥م.
(٢٧)	شرح الألفية لابن الناظم . تحقيق / الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ــ دار الجيل ــ بيروت لبنان .
(٢٨)	شرح اللمحة البدرية في علم العربية . لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق الدكتور / صلاح راوي مطبعة حسان ــ القاهرة ــ ط . الثانية .

(٢٩)	شرح المفصل لابن يعيش ــ مكتبة المتنبي ــ القاهرة .
(٣٠)	شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون . دار الجيل . بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ ــ ١٩٩١م.
(٣١)	شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
(٣٢)	شرح شواهد الشافية للرضي . تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ــ ومحمد محي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٩٨٢م.
(٣٣)	شرح شواهد المغني للسيوطي . منشورات دار مكتبة الحياة .
(٣٤)	شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى ــ الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٣م.
(٣٥)	صحيح البخاري . ط دار المنار ــ القاهرة ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.
(٣٦)	صحيح مسلم بشرح النووي ــ المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩هـ .
(٣٧)	عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ــ تأليف الشيخ بهاء الدين السبكي . تحقيق الدكتور / خليل إبراهيم خليل . ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.

(٣٨)	كتاب الشعر لأبي علي الفارسي . تحقيق وشرح الدكتور / محمود محمد الطناحي ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
(٣٩)	كتاب العين للخليل بن أحمد تحقيق / مهدي المخزومي ــ د/ إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر بالعراق .
(٤٠)	الكتاب لسيبويه . تحقيق / عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨م.
(٤١)	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري نشر دار الكتاب العربي ــ بيروت ١٣٦٦هـ ــ ١٩٤٧م.
(٤٢)	لسان العرب لابن منظور ــ دار المعارف بمصر .
(٤٣)	المرتجل لابن الخشاب تحقيق / علي حيدر . طبع دمشق ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م.
(٤٤)	المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى ، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا ، مطبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
(٤٥)	معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي . تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد عالم الكتب ــ بيروت ١٩٤٧م.
(٤٦)	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ــ القاهرة
(٤٧)	المفصل للزمخشري دار الجيل ــ بيروت ــ لبنان الطبعة الثانية .

	الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
(١٠)	إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
(١١)	البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .
(١٢)	البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني تحقيق / عبد القادر أحمد عطا ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
(١٣)	البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري . دارسة وتحقيق الدكتور / جودة مبروك محمد . ط مكتبة الآداب ـ القاهرة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
(١٤)	التبيان في البيان للإمام الطيبي . تحقيق د / عبد الستار حسين زموط ـ ط دار الجيل بيروت . الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
(١٥)	التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
(١٦)	توضيح المقاصد والمسالك للمرادي . تحقيق الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان ـ الطبعة الأولى الناشر مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة .
(١٧)	حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني .
(١٨)	حماسة البحتري . اعتنى بضبطه لويس شيخو ـ بيروت ـ بدون .

(١٩)	الحيوان للجاحظ . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ــ دار الجيل ، ودار الفكر ــ بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
(٢٠)	خزانة الأدب للبغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
(٢١)	الخصائص لابن جني . تحقيق / محمد علي النجار . دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ بدون .
(٢٢)	الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي .
(٢٣)	الدرر اللوامع للشنقيطي . تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ــ دار البحوث العلمية ــ الكويت ــ الطبعة الأولى ١٩٨١م.
(٢٤)	شرح أبيات سيبويه للسيرافي . دار المأمون للتراث . دمشق وبيروت ١٩٧٩م.
(٢٥)	شرح أشعار الهذليين صنعة أبي الحسن السكري . تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة . القاهرة .
(٢٦)	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة ــ الأولى ١٩٥٥م.
(٢٧)	شرح الألفية لابن الناظم . تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ دار الجيل ــ بيروت لبنان .
(٢٨)	شرح اللمحة البدرية في علم العربية . لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق الدكتور / صلاح راوي مطبعة حسان ــ القاهرة ــ ط . الثانية .

(٢٩)	شرح المفصل لابن يعيش ــ مكتبة المتنبي ــ القاهرة .
(٣٠)	شرح ديوان الحماسة للمرزوقي . نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون . دار الجيل . بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ ــ ١٩٩١م.
(٣١)	شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ــ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ المكتبة العصرية ــ بيروت ــ الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
(٣٢)	شرح شواهد الشافية للرضي . تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ــ ومحمد محي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٩٨٢م.
(٣٣)	شرح شواهد المغني للسيوطي . منشورات دار مكتبة الحياة .
(٣٤)	شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى ــ الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٣م.
(٣٥)	صحيح البخاري . ط دار المنار ــ القاهرة ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.
(٣٦)	صحيح مسلم بشرح النووي ــ المطبعة المصرية بالقاهرة ١٣٤٩هـ .
(٣٧)	عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ــ تأليف الشيخ بهاء الدين السبكي . تحقيق الدكتور / خليل إبراهيم خليل . ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.

(٣٨)	كتاب الشعر لأبي علي الفارسي . تحقيق وشرح الدكتور / محمود محمد الطناحي ــ مكتبة الخانجي بالقاهرة الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.
(٣٩)	كتاب العين للخليل بن أحمد تحقيق / مهدي المخزومي ــ د/ إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر بالعراق .
(٤٠)	الكتاب لسيبويه . تحقيق / عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨م.
(٤١)	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري نشر دار الكتاب العربي ــ بيروت ١٣٦٦هـ ــ ١٩٤٧م.
(٤٢)	لسان العرب لابن منظور ــ دار المعارف بمصر .
(٤٣)	المرتجل لابن الخشاب تحقيق / علي حيدر . طبع دمشق ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م.
(٤٤)	المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى ، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا ، مطبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
(٤٥)	معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي . تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد عالم الكتب ــ بيروت ١٩٤٧م.
(٤٦)	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ــ القاهرة
(٤٧)	المفصل للزمخشري دار الجيل ــ بيروت ــ لبنان الطبعة الثانية

(٤٨)	المقتضب للمبرد . تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب ــ بيروت .
(٤٩)	الممتع لابن عصفور تحقيق / فخر الدين قباوة ــ دار الآفاق الجديدة ــ بيروت الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.
(٥٠)	المنصف لابن جني تحقيق / إبراهيم مصطفى ــ وعبد الله أمين ــ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ــ الأولى ١٣٧٩هـ .
(٥١)	نتائج الفكر في النحو للسهيلي تحقيق / محمد إبراهيم البنا دار النصر للطباعة والنشر ــ القاهرة ١٩٥٤م.
(٥٢)	النحو الوافي لعباس حسن ــ ط دار المعارف بمصر ــ الطبعة السادسة ــ بدون .
(٥٣)	همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي . نشر مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ .